



منتدی المنهاج: التأسيس لخيار المواطنة و الأمة فى الخطاب اللبنانى الشيعى

پدیدآورده (ها) : الموسوى، السيد صادق عباس

میان رشته ای :: المنهاج :: شتاء 1431 - العدد 56

از 238 تا 283

آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/599924>

دانلود شده توسط : رسول جعفریان

تاریخ دانلود : 14/04/1395

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

www.noormags.ir



التأسيس لخيارِ المُواطنة والأمة في الخطاب اللبناني الشيعيِّ

السيد صادق عباس الموسوي (*)

إذا أردنا رصد الخطاب اللبناني الشيعيِّ في المرحلة المتأخرة، فإنَّ رصده سوف يتناول وبشكل طبيعيِّ شخصيتين بارزتين هما الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والسيد موسى الصدر، فقد طبع الخطاب الشيعي اللبناني حول فكرة المواطنة بطابعٍ معيّن، نسعى لتسليط الضوء عليه في هذه الصفحات. ولذا سوف نجعل هذه المقالة ضمن قسمين، الأوّل منهما نتناول فيه شخصية الشيخ شمس الدين والثاني نخصه للبحث في فكر السيد موسى الصدر.

القسم الأوّل:

قراءة الشيخ محمد مهدي شمس الدين للدولة، المواطنة والمقاومة

في محاولة يرتجى فيها التنظير لنظام الحكم ومفهوم الدولة، وعناصرها وأسباب تشكّلها وأهدافها وطبيعة المجتمع وأفراده، يظهر الشيخ محمد مهدي شمس الدين إسلامياً مُتّرساً بأصوليته وحوزوياً مُتّرساً في نقده للمغاير إلى حدّ الإيلام. تُطالعنا مصنفاته القديمة على ذلك، ولكن سرعان ما تنتفي هذه الصبغة لتتحول ركاماً أمام سيل من الندوات والمحاضرات والمؤلفات التي ترسّم صورةً جديدةً تنسخ سالفاتها، فيتحوّل السلفيُّ تجديدياً والأصوليُّ حداثوياً.

(*) كاتب في الحوزة العلمية، من لبنان.

لعلَّ السببَ في هذا التحوُّل الذي بنى نموذجاً إرشادياً جديداً - حسب توماس كون - هو الانتقال من التنظير إلى التطبيق ومن الرواية البعيدة إلى أرض الواقع، حيث تتلمس آفاق التغيير في فكر شمس الدين مع استلامه فعلياً لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مُترامناً مع انتهاء الحرب اللبنانية وتوقيع اتفاق الطائف، ما يلزم الرؤساء الروحانيين للطوائف في التفكير جدياً في مصالح ضوائفهم. فبعد أن كانت كلُّ طائفة تتطلعُ إلى دولة وصاية تنتمي إليها روحياً وتستمدُّ منها الدعم المالي وتقاتل الطائفة الأخرى لأجلها، أصبح على الزعماء الدينيين أن يربطوا رعيّتهم بوطنهم، بكلِّ ما يحتوي من تناقضات واختلافات في الرؤى والفكر والدين.

هذا الأمر - إضافةً لغيره - قد يكون عاملاً بنوياً في تشكُّل الفكر المتقدم للرئيس الرسمي الروحي لشيعية لبنان. لذلك، يمكن تقسيم أفكار شمس الدين إلى مستويين:

المستوى الأوّل: في التنظير (المستوى النظري)

يظهر الشيخ محمد مهدي إسلامياً حاداً في رفضه لكلِّ ما يمسُّ عقيدته أو يخرج عن مبادئه. فكما نرى تطابقاً لصيقاً بين عبد الرحمان الكواكبي - السني - في كتابه «طبايع الاستبداد» وبين الميرزا النائيني - الشيعي - في مُصنّفه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة»، نرى تلاصقاً بين سيّد قطب السني في مفهوم «المُجتمع الجاهلي» وبين شمس الدين الشيعي في مصنّفه بين «الجاهليّة والإسلام». ولكن ما نلبث أن نفارق هذا الشعور لتظهر سماتٌ تجديديةٌ حداثويةٌ تُعيد السلطة إلى المجتمع، وتجدد في التنوع غنىً وفي الاختلاف إبداعاً.

أولاً: الدولة

يرى شمس الدين أنّ التنظير للدولة أصيلٌ في الفكر الإسلامي، بل هو في صلب الفقه وصميم الشرع، فتشريع الدولة والنظام والحكومة ليس جزءاً من التشريع الإسلامي إنّضمَّ إلى أجزاء أخرى، وإنما هو نتيجةٌ طبيعيةٌ وضروريةٌ

للعقيدة والشريعة، ينبثق من طبيعة تكوين العقيدة والشريعة ولو أُلغِيَتْ - أو تجاهلنا - للزم أن نُلغِيْ أو نتجاهل جانباً كبيراً من الشريعة الإسلامية^(١).

وكان المسلمون يعتبرون وجود الدولة الإسلامية أمراً بديهياً طبيعياً، حيث إنّه لم يرد في السنّة سؤال من المسلمين للنبي ﷺ عن أصل فكرة الدولة والحكومة، مع أنّ هذا الموضوع من أعظم الأمور التي تكتنف حياة الإنسان والمجتمع، وكان المسلمون يسألون عن كلّ شيء يتّصل بحياتهم العامّة والخاصّة، ممّا ينبغي السؤال عنه وما لا ينبغي...، وقد حفلت السنّة الشريفة بألاف الأسئلة عن كلّ ما يتّصل بحياة الإنسان، ولكنّهم لم يسألوا عن أصل تشريع الدولة والحكومة.

ولا تفسير لذلك إلا لكونهم يعون ضرورتها وبديهيّتها من إدراكهم لطبيعة كونهم مجتمعاتاً سياسياً لا بدّ له بحكم الفطرة من دولة وحكومة.

ومشروع الدولة إسلامياً إنّما يُقدّم على تبيين رسالة يُحاول تحقيقها، وليس عبثياً ولا هو أمر واقع، بل إنّ هناك هدفية يسعى الإسلام أن تكون مصدراً لمأسسة المجتمع، وهنا يفترق المجتمع الإسلامي عن غيره. فالمجتمعات البشرية بالنسبة إلى النّظام والحكومة على قسمين:

١- المجتمع الذي يُنشئ نظاماً ويُقيم حكومةً إستجابةً للضرورة الناشئة عن طبيعة الإجماع البشري، لضمان تماسك المجتمع وسلامته وقدرته على التقدّم.

٢- المجتمع الذي تدعوه إلى إقامة الحكومة وإنشاء النظام ضرورةً أخرى ناشئة من كونه يحمل رسالةً إنسانيةً مقدّسة، لا يُمكن إنجازها إلا بتنظيم المجتمع في دولة، وإقامة حكومة تقوده وتحفظ تماسكه وبقاءه وسلامته من التفكك الداخلي والعدوان الخارجي، وتُمكنه من تحقيق التقدّم والإزدهار، وتُمكنه - إلى جانب ذلك - من تحقيق رسالته الإنسانية في نفسه وفي العالم.

والمجتمع الإسلامي بالنسبة إلى مشروع الدولة الإسلامية من هذا القبيل،

● التأسيس لخيار المواطنة والأمة في الخطاب اللبناني الشيعي

فليس المطلوب في المجتمع الإسلامي مُجرّد إنشاء دولة كيفما اتفق استجابةً لضرورة الاجتماع البشري فقط - وهو أمر مطلوب - وإنما هو إنشاء دولة وحكومة تُحقّق رسالة الإسلام الحضاريّة الإنسانيّة^(٢).

هذا هو المنظور الذي يُوصّل فيه شمس الدين لفكرة الدولة، فهي تجسيدٌ طبيعي للتشريع الإسلامي، مهمتها ضروريّة لتحقيق غاية الإسلام، الذي فرضه الله لكلّ العالم لتحقيق خلافة الإنسان على الأرض.

ويأسفُ رئيس المجلس الشيعي على تحوّل الدولة الإسلاميّة التي يجب أن تكون واحدةً بحكم واحد إلى دويلات، ويعود السبب الرئيس في هذا التحوّل إلى ضعف سلطان العقيدة على النفوس وبسبب أخطاء السياسيين وظلمهم أيضاً. الأمر الذي أدى إلى صراع بين عوامل الانفصال في داخل التكوين الإسلامي وبين عوامل الاندماج^(٣).

عوامل التلاحم والاندماج داخل الأمة هي المعتقد الواحد والشريعة الواحدة والثقافة الواحدة، حيث كان يشعرُ المسلم وفي أيّ رقعة من العالم الإسلامي بسبب عاملَي العقيدة والشريعة باتّحاد روحيّ حقوقيّ مع أيّ مُسلم آخر، وبسبب عامل الثقافة الإسلاميّة الواحدة انطلاقاً من مرجعيّة اللّغة العربيّة - كونها لغة القرآن - بالوحدة مع الآخر في أي قطر من العالم الإسلامي. أمّا عوامل الانفصال والتشتت فكانت بالدرجة الأولى هي المشاعر القديمة - العنصريّة والمشاعر الإقليميّة التي كانت تُغذّي من المغامرين العنصريين يساعدهم انحطاط نوعيّة الحكم والقادة السياسيّين.

هذا الصراع بين عوامل الانفصال وعوامل الاندماج أدّى إلى غلبة الأولى في شعها السياسي، فتكوّنت «دولٌ إسلاميّة» ذات طابع قوميّ أو إقليمي، لكن هذا الانتصار كان محدوداً وليس حاسماً فلم تُلغ عناصر الاندماج الأخرى^(٤).

ويُحذّرُ شمسُ الدّين من محاولات مُستمرّة لتحويل عوامل الاندماج وتحويل

المُعتقد وتحريف دلالاته السياسيّة والوحدويّة بشكل كبير أو لإلغائه بصورة كاملة، فقد حُوِّرَ التشريع حين عُزل في أكثرِ مناطق العالم الإسلامي عن الحياة العامّة وحُصر دوره فيما يُسمّى «الأحوال الشخصية» الزواج والطلاق والمواريث، ويتأمل من المفكرين المسلمين حماية الشريعة والمعتقد من محاولات التحوير والتحريف والإلغاء، كما يطلبُ منهم البحث عن صيغة مرحليّة لإعطاء الوحدة الشعوريّة بين المسلمين مظهراً كيانياً ملموساً يتمثل في مؤسساتٍ معيّنة في مجالات السياسة والاقتصاد^(٥)...

وفي مرحلة من التماهي مع رائد الأخوان المسلمين «سيد قطب»، يعتبر الشيخ أنّ كلّ نظامٍ مقابل للإسلام هو نظامٌ جاهليّ. فالجاهليّة ليست عدم العلم أو عدم القانون أو نظام السّفه ضدّ العلم أو البربريّة، وإنّما المرادُ بها النهج المُقابل للإسلام^(٦). فحكمُ الجاهليّة الوارد في القرآن هو منهاج الحياة ونظامها المُقابل للنظام الإلهيّ الحقّ الذي هو الإسلام^(٧).

والدولة كمفهوم لا بُدَّ أن يكون لها وطنٌ جغرافي خاصٌّ بها، له حدودٌ جغرافيّة تُميّزه وتميِّزها عن الأوطان والدول الأخرى، سواء كانت حدودها مع أرض أهلها مسلمون ولهم دولة وسلطة، أم مع أرضٍ أهلها غير مسلمين، قد تكون دار حربٍ أو حياضٍ أو تعاقد.

أخيراً، بعد أن كان شمسُ الدين يطلب ويؤيّد إقامة حكمٍ إسلامي حتّى في المجتمعات التعاقدية - حتّى لو تعرّضت الحالة التعاقدية للنقض - أضحي من المنظرين للتعددية والعيش المُشترك، فقبلَ في مؤلفاته الأخيرة فكرة تأسيس مُجتمعٍ سياسيٍ متنوّعٍ في دولةٍ واحدةٍ يتمنّع الجميع فيها بحقّ المواطنة الكاملة.

ثانياً: الأمة

الأمة المسلمة ليس لها وطنٌ جغرافي خاصٌّ ومحدّدٌ بحدود ثابتة؛ لأنّها لم تتكوّن على أساس عرقيّ أو لغويّ أو أيّ أساسٍ آخر للاجتماع البشريّ يقوم على

الانتساب إلى أرض معينة في حالة سابقة على تكوين الأمة يُقال إن أرضه أرض الأمة، بل على أساس الاعتقاد بالإسلام والالتزام به عقيدةً وشريعةً دون أي اعتبار آخر، وسيبقى أساس تكوينها دائماً هو الإسلام. ولذلك فإن الأمة المسلمة في حالة تكون ونمو مستمر، وهي كيان مفتوح لاستيعاب مسلمين جدد للنمو والانسجام بهم، وليست مغلقة على أقوام مخصوصين لا تتعداهم إلى غيرهم^(٨).

انطلاقاً من صحيفة المعاهدة بين دولة الرسول وقاطني المدينة من غير المسلمين، يُستفاد أن هناك مفهومين للأمة في الفكر الإسلامي:

١- الأمة القائمة على التوحد في الانتماء الديني، وهذه يمكن أن تتوحد في التكوين السياسي، ويمكن أن تتعدد في هذا التكوين.

٢- الأمة القائمة على التوحد في الانتماء إلى مشروع سياسي واحد وكيان سياسي واحد، وهذه يمكن أن تتوحد في الانتماء الديني ويمكن أن تتنوع في هذا الانتماء^(٩).

والمفهوم الثاني قام في المدينة حيث إن غير المسلمين كانوا ضمن أمة الإسلام، حيث يسيطر المسلمون على القرار السياسي بوجود متنوع للأديان.

أمّا «دار الإسلام» فهو مصطلح فقهي استعمله الفقهاء للدلالة على الشخصية الجغرافية للأمة المسلمة، وهي تكون حيثما وجد مسلمون ورفّع شعار الإسلام ومُورست عباداته وشريعته، ف«دار الإسلام» لا تنحصر في حدّ جغرافي ثابت لا تتعداه بل إنها مفهوم جغرافي مستمر النمو والانسجام.

يمكن الخلوص إلى أن مفهوم الأمة تعرض إلى إعادة إنتاج من قبل شمس الدين، فقد كان يُعرّفه بالانتماء السياسي إلى الإسلام في كتابه الأكثر قدماً: «نظام الحكم والإدارة في الإسلام»، ثم خضع التعريف إلى تغيير، حيث أصبح مفهوماً يحكي عن الانتماء الديني في كتابه الاجتماع السياسي الإسلامي، حيث يقول إن العلاقة بين الأمة المسلمة وبين دار الإسلام ليست علاقة السلطة السياسية التي

تتضمن حقّ الأمر والنهي، بل هي علاقة تحوّل المسلمين أن يسكنوا أو يتنقلوا في دار الإسلام دون عوائق وقيود وتخوّلهم حقّ العمل والكسب^(١١).

ويمكن التفريق بين الأمة والدولة، بأنّ المفهومين قد يتطابقا في المصداق الخارجي الواحد، حيث تكون الأمة مُشكّلة في دولة واحدة كما حدث مرّة واحدة في تاريخ الإسلام أيام الرسول ﷺ، فتكون دار الإسلام هي أرض الدولة من حيث كونها أرض الأمة، وقد يفترق المفهومين حين تنقسم الأمة إلى دول، فلا بُدّ لكلّ دولة من أرض تقوم عليها ويكون لها حدود وسلطة سياسية، هذه السلطة مُستمدّة من الشعب الذي هو سيّد نفسه، والذي يمتلك الولاية على أرض ولا ولاية له على أرض شعبٍ آخر.^(١١)

ثالثاً: المُوَاطَنة

يُعرّف شمس الدين المُوَاطَنة بأنّها في المصطلح الإسلاميّ بمعنى الولاية، أي المعاضدة والتناصر وحقوق المواطن. فالمجتمع السياسي الإسلاميّ المتنوع في الدولة الإسلاميّة يتكوّن ممّا يلي:

١- مسلمون يمثلون الغالبية، ويشكّلون جزءاً من الأمة (بالمعنى العقديّ الديني) يُنشئون دولة.

٢- يهود، نصارى، مجوس أو غيرهم، ينتمون من الأساس إلى الأرض التي تقرّر إنشاء الدولة فيها.

٣- يلتزم غير المسلمين بالمشروع السياسيّ للمجتمع.

٤- يترتّب على هذا، الالتزام بالمجتمع السياسيّ والدولة، وتتحقّق لجميع أعضاء المجتمع السياسيّ صفة المُوَاطَنة «الولاية».

٥- يترتّب على هذا، نشوء حقوق للمواطن غير المسلم على المجتمع السياسيّ وعلى الدولة^(١٢).

انطلاقاً مما سبق، يتمتع المسلم وغيره بحقوق المواطنة، حيث تُحوّله حقوقاً كالنصرة والأمن والسلامة، وتفرض عليه التزامات محدّدة في نظام الدولة الإسلاميّة. ولكن حقوق المواطنة هي في الأرض التي يحكمها المسلمون، أمّا المسلم الذي يقطن مجتمعاً سياسياً لغير المسلمين فلا يتمتع بحقّ المواطنة في الدولة الإسلاميّة إلا إذا هاجر إليها وحمل جنسيّتها، وبذلك يدخل في عضويّة المجتمع السياسيّ الإسلاميّ ويتمتع بحقوقه، ومنها الولاية العامة للمسلمين «بعضهم على بعض»^(١٣).

ويردّ شمس الدين على منتقدي تشريع الجنسيّة على اعتبار أنّه مفهوم غربيّ حيث جاء مع نشوء الدوكل الأوروبية وترسخ في النظام الدوليّ بعد الحرب العالميّة الأولى، بأنّ مفهوم الجنسيّة الحديثة نشأ من ضرورة تنظيميّة وليس من اعتبار فكريّ عقيديّ، فالدولة الحديثة تشتمل على مسؤوليّات تجاه المواطنين ويتحمّلون مسؤوليّات تجاه الدولة، ولا بدّ من تحديد هذه المسؤوليّات. والمسلم يحمل انتماءين، أحدهما الانتماء إلى الأمة والآخر الانتماء إلى الدولة ولكلّ منهما حقوق ومسؤوليّات. في حال تطابق الانتماء ان خارجاً تتكامل المسؤوليّات والحقوق «وهذا لم يحدث إلا يسيراً في الخلافة الإسلاميّة»، وفي حال عدم التطابق فالضرورة التنظيميّة تقضي في هذه الحالة «تدبيراً» يحدّد جهة الانتماء للمكلف ليتمكّن من القيام بمسؤولياته تجاه الدولة والمجتمع وليأخذ حقوقه وهذا التدبير هو «الجنسيّة».

يبدو ممّا سبق أنّ فكرة المواطنة عند شمس الدين تتأطرّ في حدود الدولة التي يسكنها المسلم، فالمسلم الذي يقطن بلداً غير إسلاميّ السياسة والتنظيم، أي تنظيم جاهليّ كما يصفه في كتاب بين الجاهنيّة والإسلام، يجب أن يلتزم بكلّ ما يُمليه عليه هذا البلد من مسؤوليّات والتزامات. وكذا غير المسلم الذي يقطن في بلد إسلاميّ، عليه أن يلتزم بما يفرضه عليه مفهوم المواطنة إسلامياً من حقوق وواجبات.

ويظهر أنّ عناصر المُواطنة قد تبدّلت عند شمس الدّين، وأبرزها المشاركة السياسيّة، فبعد أن كان يعتبر أنّ الديمقراطية منافية للإسلام لأنّها تُشرّع تعدّد الأحزاب، بيّن بعض إيجابياتها حين تُنتج تداول السلطة بصورة سليمة، وتُجنّب المجتمع التوتّرات الأمنيّة والسياسيّة. وصولاً إلى إعتبارها حلاًّ وحيداً للمجتمعات الإسلاميّة وانتقاد المعارض لها. وهذا التحوّل يمكن رصده انطلاقاً من كتاب «الجاهليّة والإسلام»، مروراً بـ «نظام الحكم والإدارة» ووصولاً إلى «ضرورات الأنظمة».

وكما أنّ المُواطنة كمفهوم ليس غريباً على الإسلام، فالوطن أيضاً كذلك، فالوطن بالمعنى العرفيّ - الإنسانيّ من المفاهيم الإسلاميّة التي ثبّتت إسلاميّتها بإمضاء الشريعة لها، واعتبار ما عليه العرف من ذلك أمراً مشروعاً، وقد وردت آثار ونصوص وإشارات كثيرة إلى هذا المعنى.

يُمكن الالتفات إلى المنحى الذي سار عليه فكر رئيس المجلس الشيعيّ، فبينما كانت مفاهيم المُجتمع المدنيّ والديمقراطيّة وحكم الشورى وغيرها غائبة عن خطابه ومُتبدّلة بمفاهيم الحاكم الإسلام والمجتمع الجاهليّ والديمقراطيّة الزائفة^(١٤)، أصبحت الأولى حاضرة بقوة لتؤسّس للتطبيق العموميّ لفكر شمس الدين على أرض الوطن، حيث لا حاكميّة للوحي ولا للأمة الواحدة، بل طوائف متعدّدة أرقها التنازع فيما بينها وأردتها الفتنة المتأصّلة على شعارات متناقضة ومختلفة.

رابعاً المقاومة:

تحت عنوان الإدارة في المجال الدفاعيّ والعسكريّ، يعرض شمس الدين في كتابه «نظام الحكم والإدارة في الإسلام» التنظيمات الإداريّة التي كان يمارسها المسلمون كأمة ودولة يفترض أن تتمتع بقوة عسكريّة فعّالة للدّفاع عن بقائها واستمرار رسالتها.

فالرسول ﷺ إلى جانب وضعه الديني كمبلغ لرسالة خاتم الأديان، كان رئيس الدولة والقائد العسكري لجيشها، ما يفترض عليه أن يهيئ هذا الجيش بدنياً وعسكرياً، فيفرض الخدمة الإلزامية «وهو ما يُسمى الواجب الكفائي»، ويعدُّ أهل الصفة «أي المتفرغون للقتال كما تنقل الروايات الشرعية والسير التاريخية»، ويسعى إلى تحويل الجهاد ونفقاته، ويُسمي الولاة والقادة العسكريين ويُقسّم التشكيلات العسكرية وغيرها⁽¹⁵⁾.

هذا الاهتمام الذي كان يوليه أسوة المسلمين بالأمور الإدارية والتفصيلية لجيش الدولة، يرسم صورة إجمالية لما يجب أن تكون عليه الإدارة العسكرية للمسلمين. فالإسلام ليس مجموعة إرشادات أخلاقية وتشريعات عبادية، بل إن اتخاذ الناس بما فيه من غنى والسيرة بما فيها من تنوع كمصادر التشريع يجعل منه نافذاً إلى الأمور التفصيلية لجوانب الحياة وأمور الدولة، فالمقاومة كوسيلة للحماية والردع يُفترض وجودها والإعداد لها وتنظيمها وإدارتها داخل الدولة الإسلامية، وفي أماكن تواجد المسلمين على السواء.

والمقاومة التي يتبناها شمس الدين يُعبر عنها بالسياسة الدفاعية. فالمجتمع الإسلامي القائم على مبدأ العدالة مُعرض للعدوان الذي هو طبيعة ثابتة في الدوكر ذات الأنظمة والفلسفات المادية الضالّة.

والحرب التي يَسمح الإسلام بخوضها هي خصوص الدفاعية، فهي التي شرّعها الله تعالى على مستوى الجعل والإنشاء، وأمر بالاستعداد لها على مستوى التوقّي والحذر⁽¹⁶⁾. كما أنّ الخطاب بالتكليف في الآية موجه إلى الأمة وليس إلى فئة خاصّة من فئات المجتمع السياسي أو الأمة⁽¹⁷⁾.

مما سبق نجد أنّ شمس الدين أصلً نفكرة المقاومة كوسيلة للدفاع عن المجتمع، فالمقاومة تتخذ صفة الجيش في الدولة الإسلامية وصفتها الشخصية في أيّ مجتمع إسلامي، وهي شرعية طالما التزمت بالسياسة الدفاعية، ونخلص إلى

أن المصنّف يُشرِّعُ المقاومة في سبيل الدِّفاع عن الوطن والمجتمع، وتفقدُ شرعيَّتها إذا حاولت استبدال حالة الدفاع بالهجوم.

المستوى الثاني: في التطبيق (المستوى العملي)

بعد تنظيره فقهياً وفكرياً لمسائل الحكومة والدولة والوطن والإدارة، وبعد رصد التغيُّر الجدي في الحاضر المفاهيمي عند شمس الدين، يُمكن القول أن ما رُفد به الأخير المجتمع العربي والبناني والشيعي على المستوى العملي، يُشكِّلُ قطعةً مع ما سلف من أفكارٍ أطلقها قديماً، وتطبيقاً لنظرياتٍ أرسلها في المرحلة الثانية من حياته.

أقصدُ بالمستوى العملي، رؤية شمس الدين لكيفية تعامل الشعب مع قياداته الجديدة ومع بعضه البعض، خاصةً بعد زوال الخلافة الإسلامية وتحوُّل مصطلحات الأمة السياسيَّة الواحدة إلى تاريخ وأحلام، واغتصاب فلسطين وما أعقبه من حروبٍ مع العرب، وما تبعه من معاهداتٍ سلام جعلت الإسلاميين في حالة حرجٍ في كيفية التعامل معها، كما يشمل هذا المستوى طرحه للشيعَة العرب والبنانيين خاصةً في تعاملهم مع الحكام، وما يتأمله من المقاومة وحدودها وشرعيَّتها داخل الوطن.

طرحَ شمسُ الدين مقولة ضرورة الأنظمة وخيارات الشعب، حيث فرَّق بين واجبات النظام والحاكمين عليه، والضروريَّات التي تحكم قياداته من المشاركة بمجالسٍ مشتركة مع الإسرائيليين، وصولاً إلى التطبيع كضرورة واقعة يجب التعامل معها وحقيقة مفروضة ينبغي ملاحظتها في حدِّها الأدنى. ولكن يبقى على المجتمع الأهليّ وظيفه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يقتضي مقاومة التطبيع، فالمجتمع المدنيّ هو العُمدَة في رفض التطبيع وليس الحاكم السياسي؛ لأنَّ الحاكم يُفرض عليه ضرورات أمة المجتمع فيبقى حائزاً على الخيارات، فالسياسيُّ يودِّي دوره والأهليُّ يحفظ تطلُّعاته وآماله^(١٨).

والمجتمع المدنيّ عليه أن لا يستبدلَ صراعه مع الإسرائيليين إلى صراعٍ مع النظام وما يُفرزه من مواجهةٍ وعدم قبولٍ بالمطلق، ولا أن يُسلمَ أمره بالكامل ليُصبح لقمَةً سائغةً مسلوبةً عنه المشاركةُ السياسيّة، بل يجب أن يحكم علاقة الأُمَّة بالأنظمة، فلا البيعة الكاملة والتسليم المطلق ولا نزع الشرعيّة الذي يعني المواجهة، وهو ما يفيد المشروع الصهيونيّ.

إنّ ترشيدهُ الأنظمة وجعلها تحت المراقبة هو الذي يعني تنمية المعارضة داخل المجتمعات الأهليّة في مقابل الأنظمة^(١٩).

كما طرح المصنّف رؤيته العمليّة للوطن ولتعامل الشيعة اللبنانيين معه والعرب مع حكّامهم ومشروعيّة المقاومة اللبنانيّة.

أولاً: الوطن:

بعد أن نظّر لمفهوم الوطن، حيث رفض كونه دخيلاً على الفكر الإسلاميّ، بل اعتبر أنّ الأحاديث والروايات شدّدت على هذا المصطلح ابتداءً من الدعاء للمؤمنين بالرجوع سالمين إلى أوطانهم، وانتهاءً بوجوب الدفاع عن الأوطان. بعد هذا التنظير، يرى شمس الدين أنّ لبنان هو الوطن النهائيّ اللبنانيين. وحتّى لو صارت هناك وحدة عربيّة دوليّة فإنّ اللبنانيين سيرفضون، وإذا لم تكن هناك وحدة عربيّة طوعيّة فستكون جريمة كبرى، أي صلة قسريّة بأيّ بلدٍ عربيّ^(٢٠).

هذا الإنتماء إلى الدولة والوطن لا يتعارض والإنتماء إلى الدّين، فالمجتمع السياسيّ مختلفٌ بعض الشيء، وعليه أن يكون بعيداً عن كونه مُسلماً أو مسيحيّاً. بالمعنى السياسيّ فإنّ اللبنانيّ ينتمي إلى وطنه، بالمعنى الأهليّ الإنسانيّ ينتمي اللبنانيّ إلى دينه، لكن بالمعنى التنظيميّ السياسيّ هناك مجتمع سياسيّ يُنتج دولة وموسّسات، وهذا مجتمعٌ واحد^(٢١).

وحيث إنّ صيغة «إتّفاق الطائف» هي صيغة نموذجيّة؛ لأنّها تحافظ على

نظام الطائفية السياسية الضرورية للبنانيين رغم ما شابها من أخطاء في الصياغة أو في التطبيق، فعلى اللبنانيين - بكل طوائفهم - أن تكون شريعتهم في لبنان هي صيغة الدولة الجديدة، ومشروع الدولة القائم الذي رُكِّب على أساس «إتفاق الطائف»، فالمشاركة في صنع القرار السياسي والقرار الاقتصادي والقرار الإداري هي من حيث المبدأ الصيغة الأفضل. هذا الدفاع الذي يخوضه شمس الدين عن الدولة اللبنانية ناتج عن رؤيته للصيغة الأفضل التي يجب أن يُحكَم بها لبنان، وهي الدولة المدنية التي تُفرّق بين اعتبارين: الاعتبار الأهلي والمدني، والاعتبار السياسي، حيث يُفصل ذلك: «أقول بدولة مدنية أي دولة بلا دين، وهذا لا يعني مواطنين بلا دين أو مُجتمعاً بلا دين، وإنما أعني دولة وسلطات حاكمة بلا دين، فأنا أميّز في فقهي السياسي بين اعتبارين للمجتمع: الاعتبار الأهلي - المدني، والاعتبار السياسي. المجتمع الأهلي أو المدني لا علاقة له ببنية الدولة حيث يحتضن المشاريع الثقافية لجميع أبنائه ويحتضن هذه التنوعات.

هذا المجتمع هو باعتبار آخر مجتمع سياسي نظم نفسه في مؤسسة كبرى لإدارة شؤون حياته وتطويرها هي مؤسسة الدولة. بهذا المعنى تستطيع كل مؤسسات الدولة أن تقوم بمهامها على أكمل وجه بصرف النظر عن دين من يتولاها. وهناك قضاء وضعي في لبنان متصل بالدولة أي بالإجماع السياسي وهناك قضاء شرعي متصل بالمجتمع الأهلي لا علاقة له بالدول»^(٢٢).

يُلفت القارئ مما سبق التحوّل الطارئ والمنحى التغيير في فكر شمس الدين، حيث كان يهفو في أوّل تصانيفه إلى الدولة الإسلامية، لكنه يرنو بعد سنوات عجاف من التاريخ اللبناني إلى دولة غير إسلامية كان وصفها سابقاً بأنها جاهلية، ربّما هذا التحوّل هو مخاض التجربة المباشرة في العمل السياسي الميداني والبُعد عن التنظير - بعيد المدى - أو بسبب الانتقال من الخيارات إلى الضروريات.

ثانياً: الشيعة وأوطانهم:

كان للشيخ محاولاتٌ حثيثة مع الأقليات الشيعية في العالم العربي، يدعوهم فيها إلى التعاطي الإيجابي مع أوطانهم كخيارٍ أساس لهم، وإلى المشاركة الفعالة مع الهيكلية التنظيمية لبلادهم والبعد عن موقف الرفض والتأني والابتعاد.

فالتوجيه الفكري والفقهية السياسي التنظيمي الصادر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وخاصة الإمام الصادق عليه السلام في ذروة التفاعل الداخلي داخل الأمة الإسلامية بين التيارات المختلفة، يدعو الشيعة إلى الإندماج في الأمة وتوسيد نظام المصالح ويحذّرهم من أن يتميزوا بأي شكلٍ من أشكال التمايز في الوضع التنظيمي للمجتمع. ويكفي ملاحظة بعض النصوص منها رسالة الإمام الصادق عليه السلام لعموم الشيعة تدعوهم للإندماج وإلى الإغضاء عن بعض مظاهر التمييز التي يُمارسها ضدهم الآخرون وضد حالة الإنكفاء التي كانت سائدة^(٣٣).

كما أنه يطلب من الشيعة اللبنانيين نفس الأمر، حيث إن «إتفاق الطائف» أعاد الاعتبار لمشاركتهم السياسية الفاعلة في الإدارات، وأصبحوا طائفة لا يتماسك الوطن بدونها، عليهم أن يؤمنوا بشريعته وصيغته الجديدة ومشروعه الذي لا يوجد بديل عنه.

ولا يُمكن إقامة دولة إسلامية فيه؛ لأنها إنما تكون في المجتمع الإسلامي الخالص، ولا تلزمه الولاية العامة للفقهاء؛ لأنه لا يُؤمن بها؛ لأنها تكون في الدولة الإسلامية وعلى أساس ولاية الأمة على نفسها، فيكون الفقهاء مصدرًا للفكر الفقهي والقانون الإسلامي وليسوا حاكمين^(٣٤).

لذلك تكمن دعوة شمس الدين للشيعة في لبنان إلى المواطنة الكاملة التي من أساسها:

- ١ - اعتبار لبنان وطنًا نهائيًا لهم، والانتماء إليه إلى جانب تدّينهم.
- ٢ - لا مرجعية لأي دولة أخرى بالنسبة لهم، نعم هناك تبادل شعور لا تبعية.

٣ - المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والإداري، وعدم الإنكفاء عن ذلك.

٤ - في ممارسة السلطة يجب أن يتعدوا عن الشعور الطائفي، لِيُمارسوا عملاً مدنيّاً خالصاً.

٥ - الربط بالمحيط العربي والإسلامي يجب أن يكون على أساس الوحدة الشعوريّة، لا على أساس التبعيّة.

ثالثاً: المقاومة وحدودها

عند القراءة المتأنية لمطالعات شمس الدين ومحاضراته يُلفت رؤيته ونظرته للمقاومة التي يضعها بين حدّين، حدّ الدفّاع المشروع وحد تجاوز الحدود المحظور. يرفع عنها التأطير ليضع لها الأهداف التي يجب أن تلتزم بها، وأيّ تجاوزٍ للغايات مُستلزم لفقدن ركيزتها الشرعيّة.

والمقاومة التي نهضت تحت سقف المشروع الوطني اللبناني ونمت في ظلّه هي مقاومة الشعب اللبناني لا فئة واحدة منه، وكلّ المناطق لا منطقة واحدة منها، وهي مقاومة الدولة والمجتمع والجيش والأهالي والأحزاب... وكلّ ذلك تحت سقف وفي ظلّ المشروع الوطني الذي هو الحصن والحضن والمرجع والمآل^(٢٥).
ويقوم جوهر المقاومة على ثلاثة أبعاد:

الأول: والأساس هو موقف الممانعة السياسيّة والمقاومة السياسيّة، وهذه شرطها أن تركز على وحدة وطنيّة راسخة في الرؤية المبدئيّة لقضيّة الإحتلال.

الثاني: صمود الأهالي، الناس البسطاء والشرفاء في بيوتهم وقراهم وأماكن عملهم، وعدم إستسلامهم النفسي، وهذا قمّة المقاومة.

الثالث: العملُ المسلّح، وهو عنصرٌ أساس في اكمال حركة المقاومة وفعاليتها، ولكن ما كان لهذا العنصر أن يؤثّر لولا أنّه في حضن الموقف السياسيّ والمدد الشعبيّ الذي هو الأب الطبيعيّ لولادة العمل المسلّح واستمراريّته^(٢٦).

وإذ يركّز شمس الدين على الطابع الوطني للمقاومة لكن لا يُهمل الطابع العربي والإسلامي لها، فهي ليست مُتزعّعة من خارج الأمة الإسلامية والقومية العربية، بل من مصاديق هذين المفهومين وأبناء هاتين الدائرتين، «فنحن في لبنان محكومون بثلاث معادلات المعادلة الأولى هي المعادلة الوطنية فالإسرائيليون يحتلون أراضٍ لبنانية، والمعادلة الثانية هي المعادلة القومية أو العربية فالإسرائيليون يحتلون فلسطين العربية، والمعادلة الثالثة هي المعادلة الإسلامية فالإسرائيليون يحتلون بلداً إسلامياً وشرّدوا شعباً مسلماً ويتهكون مقدّسات إسلامية. والمقاومة ضدّ الكيان الإسرائيلي تخدم المعادلات الثلاث فكوننا لبنانيين نقاتل وكوننا عرباً نقاتل وكوننا مسلمين نقاتل»^(٢٧).

هذا لا يعني أننا نقاتل عن العرب وعن المسلمين لأننا بعض العرب وبعض المسلمين، ولا يُمكن أن نأخذ على عاتقنا تنفيذ قرار عربيّ على المستوى القوميّ أو الإسلاميّ على مستوى الأمة الإسلامية... ولكن إذا وجد قرارٌ عربيّ قوميّ بالمقاومة فنحن جزءٌ من أيّ قرار في هذا الخصوص.

يؤكد شمس الدين على أنّ المقاومة ليست غايةً وليست مشروعاً خاصاً بحدّ ذاته ناهيك عن أن تكون فئةً خارج مشروع الدولة والمجتمع في لبنان. المقاومة أداة ضغط سياسيّة لها غاية التحرير لا غير، ووظيفتها أن تخدم هدف التحرير الذي يقوم به المجتمع بجمع مؤسساته السياسيّة والأهليّة^(٢٨).

وحمل السلاح إنّما هو لتحقيق جلاء القوات الإسرائيليّة المُعادية فقط، فإذا انسحب الإسرائيليّون إلى ما وراء الحدود الدوليّة مع فلسطين من دون شرط لا يعود عندنا مُعادلةً وطنيّة، ومن ثمّ فإنّ المقاومة المسلّحة ضدّ الكيان الإسرائيليّ لا يعود لها غطاء، فهي مستمرّة ما دام الاحتلال موجوداً فإذا انسحب الاحتلال وفقاً للقرار الدوليّ تتوقّف المقاومة^(٢٩).

يُمكن - ممّا سبق - استكناه المواءمة الذي قام بها شمس الدين فيما بين المقاومة والمواطنة عبر:

- ١ - المقاومة جزءٌ من المشروع الوطني اللبناني وليست دخيلةً عليه.
- ٢ - المشاركة الشاملة للمجتمع اللبناني ركنٌ أساس لاستمراريتها.
- ٣ - شرعية المقاومة تتوقف عند الحدود اللبنانية، حيث تحقق أهدافها في تحرير لبنان، وأي خطوة خارج الحدود تتطلب إجماعاً لبنانياً وقراراً عربياً أو إسلامياً.
- ٤ - المقاومة جزء من أدوات الضغط السياسي اللبناني، ضمن مشروع الدولة غير خارجة عنها وفي إطار العمل الشعبي الوطني.
- ٥ - يجب اعتبار المقاومة خارج الفئوية الداخلية، فرغم ما يُحتم الواقع عليها من اصطباغ ديني كون المنطقة المحتلة في أغلبها لشريحة من اللبنانيين، يجب اعتبارها خارج هذا الإطار.

القسم الثاني:

تشديد البناء المعرفي للاجتماع الشيعي عند السيد موسى الصدر

بعد أن بقي شيعه لبنان على هامش الحياة السياسية، وفي أتون القفص الإقطاعي، وتحت ظلال الإحجام التنموي جاء السيد موسى الصدر لينقل هذا الواقع المرير إلى آخر جديد. لم تكن الحركة الصدرية تغييراً على مستوى الفكر دون الخوض في الواقع المرير، ولا كانت حركة ميدانية بدون المرور بالدافع النظري المريب، إنما كانت ثورة على مستوى العقل و نهضة على مستوى العمل، ويمكن ههنا الوقوف على أمور:

الأول: المُواطنة:

تبدو مشتقات مصطلح الوطن سمة أساسية في خطاب الصدر، فتجد تحليلاً لمفهوم الوطن وتأسيساً لفكر المُواطنة وترسيخاً لروح الوطينية، الأمر الذي يظهر الاهتمام البالغ منه لهذا الأمر.

فالإيمان حقيقة وجود الإنسان، وحب الوطن من الإيمان، وهو أبعاد الإنسان وارتباطه بماضيه وبمستقبله، صلته بأهله، بمواطنيه، بالبشر جميعاً. وهو أرض الإنسان للتحرك وإمكانية للنمو^(٣٠).

والحاجة للأوطان ليست ترفاً فكرياً أو رغبة في اتساع رقعة المسكن أو اتفاقية مكتوبة تربط بين المناطق المتعددة، بل هي حقيقة التطور والنمو التدريجي في المنافع والأخطار والمصالح والأضرار، وهي أيضاً المشاركة المحققة في الآلام والآمال^(٣١).

لذلك يتصدر الوطن أولويات السيد الصدر واهتماماته القصوى؛ لأنه المنطلق والأساس في أي عمل جاد ذي قواعد راسخة، وبقاؤه الأساس لكل مشروع عمراني أو نشاط ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي^(٣٢)، والمواطن مكلف ببناء هذا الوطن؛ لأنه إذا لم يبق وطن، فماذا يبقى له؟ يعتبر السيد أن بقاء لبنان الموحد أساس حيث ركز على أمور:

١- الوحدة الوطنية: أي شعور الفرد بانتتمائه إلى الوطن، فهي تولد من وحدة الوطن وإذا ما أصيبت هذه الوحدة بأي تفكك فإن الوطنية تصبح أيضاً موضع شك^(٣٣).

أما الوحدة الوطنية فهي في الواقع وحدة النيات والقلوب، ووحدة الأهداف، يؤكد عليها الإمام حين يخاطب إسرائيل «اعلمي أننا قبلنا أمانة الله وأمانة الإنسان التي هي وحدتنا الوطنية الشاملة للمسلمين والمسيحيين»^(٣٤). هذه الوحدة رسختها نظرياً عبر الائتلاف والوحدة بين المذاهب الإسلامية، وعبر التعايش والحوار بين المسلمين والمسيحيين. وقد اعتبر الصدر أن هذه التجربة الفريدة من العمل بين الدينين عليها واجب الاستمرار لأسباب: أولاً حفظ الوطن واستمراره: فالمسيحيون إخوان للمسلمين في الوطن وفي العروبة وفي الإيمان، يجب الالتزام بأخوتهم وبعلاقات المواطنة الصادقة معهم^(٣٥). هذا التعايش بكل ما للكلمة من معنى قدر لبنان، والبديل عنه هو التقسيم^(٣٦) الذي هو خراب الوطن وضعفه ووهنه.

لذا، فالتقسيم أيّ الفكرة الجنوبية و المؤامرة التي تطعن لبنان هو البديل الحتمي لسقوط الوفاق الوطني. وعلى الجميع بمقتضى الإيمان بالوطن والدين والمذهب أن يمنعوا هذا الخطر ولو بقوة السلاح^(٣٧). فالوطن لا يعيش إلا بالتعايش ولا يستمر إلا بوحدة المسيرة ولا يحيا إلا بوحدة الهدف والعمل.

٢- رسالة عالميّة: فالفرادة في لبنان والتميز فيه ممثّل في كونه مجتمعاً مُصغراً عن العالم، والوفاق بين أطراف شعبه وأديانه يعني القدرة على الوفاق العالمي والحوار الكوني. كما إنّ رسالة المسيحيين تتمثل بأن يكونوا أمةً واحدةً مع المسلمين العرب في وحدة لبنان، فهم ينقلون حضارة الشرق إلى الغرب لكونهم عرباً، وينقلون حضارة الغرب إلى الشرق لأنهم مسيحيون. هم الحوار وأدواته ورسالته وهم رسلٌ لخلق الحوار والتكامل بين الإسلام والمسيحية، بين الشرق والغرب، بين العرب وأوروبا فرسالتهم هي في وحدة هذا الوطن^(٣٨).

ولبنان بواقعه البشري، مدعوٌ لأداء حضاري في العالم من خلال مستوى التعايش ومن خلال دوره في الحوار العربي الأوروبي. هذا التعايش ليس أمراً لبنانياً متروكاً لاختيار شعبه مع كامل قناعاته بالتعايش، ولكنه أمانة حضارية تاريخية أقر الله عليها هذا الشعب. وقد أصبحت هذه الأمانة، أي الوحدة الوطنية الشاملة للمسيحيين والمسلمين موضع آمال العالم ومثالاً متجسداً لمستقبله وواحة نموذجية لحضارته المستقبلية^(٣٩).

٣- بقاء لبنان رذٌّ على الوجود العنصري لإسرائيل: فوجود لبنان كبلد للتسامح، متعدّد الطوائف برهاناً قاطع و مناقض لوجود إسرائيل القائم على العرق وتحدُّ لكل المجتمعات والأفكار القائمة. ولبنان كدولة تشمل مذاهب مختلفة وعناصر متنوّعة تعيش بنظام ديمقراطي مسالم لا يروق لدولة تقوم على أساس عنصري و مذهبي^(٤٠)، لذا ستحاول هذه الجهة تبديل الآمال باستمرار لبنان، وتفتيت الجهود المؤدية للوحدة اللبنانية، وهدفها الأول من هذه المؤامرة ضرب صيغة التعايش اللبناني، وإثبات صحّة النظرية الصهيونية القائلة باستحالة التعايش

بين الأديان في الشرق الأوسط. هذا التركيز من السيد الصدر على مفاهيم الوطن والوطنية و الوحدة الوطنية من العناصر الأساسية في مفهوم المواطنة الذي لا يكتمل إلا بعناصر داخلية تحرك الفرد نحو كيانه أهمها الحس الوطني.

ويقوم مفهوم المواطنة عند الإمام الصدر عبر أسس:

أولاً: التنمية:

إنّ صدى صوت الصدر ارتفع لرفع الحرمان بشكل مُلفت، حيث يعتبر بأنّ الصوت يجب أن يرتفع للنداء بإنصاف المناطق المحرومة وعندئذ نصل إلى المواطنة. فالشرط الأوّل في المواطنة هو الإنماء لرفع الحرمان والحيث عن المناطق الفقيرة. وقد أولى الصدر الاهتمام بالمناطق المحرومة الثلاث: الجنوب بعلبك و عكار. وكان للجنوب المكانة الأبرز في نداء الصدر كونه المنطلق للتحرك و المصدر للاستمرار. إنّ محنة هذه الأرض بالدرجة الأولى هي محنة السلطة الشرعيّة و غياب الأمن و غياب الخدمات، وهو غياب يؤدي إلى غياب الترابط بين المواطن و الدولة و بالتالي إلى أزمة مواطنة حقيقية.

والحرمان أرضية الانفجار وجوهر التخلف اللبناني، وقد اتسعت رقعة وتعمق، وتحول الكثير من المواطنين إلى محرومين وانقطعت سبل المعيشة المتواضعة^(٤١)، ومن أسخف أمور هذا البلد هو الحاجة حتّى إلى لقمة خبز تُطعمها للجائع، والحاجة إلى فراش نُعطيه للمتشرّد. هذا الحرمان يخلق في النفس شعوراً غاضباً، ويجرح كرامة الإنسان، و يُكوّن طبقات سنشكّل عائقاً أمام أفرادها للدخول في بوتقة الوطن و الشعور بالمواطنة.

ويمكن أن تُميّز مرحلتين أساسيتين في عمل السيد، بدأت الأولى مع وصوله في نهاية عام ١٩٥٩م واستمرت حتّى اندلاع الحرب الأهلية ١٩٧٥.

في هذه المرحلة تركّزت مقاومة الصدر وحركته وخطابه التعبوي والتحريض على رفع الحرمان عن المناطق التي يسكنها الشيعة في لبنان، وعلى

رفع الغبن عنهم في التوزيع الطائفي داخل دوائر الدولة، وإدارتها الرسمية مقارنةً بالطوائف الأخرى. وكان يذكر بما يتعرض له الجنوب من اعتداءات اسرائيلية من تهيمش على مستوى التنمية بوجوهها كافة التعليمية والصحية والزراعية^(٤٢).

ولم تكن نظرة الصدر ومقاومته للحرمان مقتصرة على الشيعة فقط، فالظلم ليس له طائفة. الظالمون من كل الطوائف، حيث يقول إننا مع كلّ المظلومين من جميع الطوائف، بل يُقسّم أربع مرات «بالأ نهدأ طالما يوجد في لبنان محروم، شيعياً كان أو غير شيعي، طالما توجد في لبنان منطقة محرومة»^(٤٣).

ويتركز مفهوم الغبن و الحرمان عند الصدر على نظرة محورية ويتحرك نحو أهداف محورية عنوانها العدالة للطوائف والمناطق عامة، كما أنّ هناك علاقة جدلية بين الوحدة والانطلاق أو العدالة، والتمييز هو عامل إضعاف للوحدة وانتهاك لحقوق المواطن وإعتداء على كرامته الشخصية. أمّا العدالة وكرامة المواطن فتشكّلان حزام الأمان للوحدة، حيث يقول بأنّ الاستبداد والطغيان وتجاهل حقوق الآخرين ترزعزع كيان البلد وتعرض مستقبله للخطر^(٤٤). وقد أخذ السيد الصدر على عاتقه المطالبة بحقوق المحرومين عملياً من خلال إنشاء حركة المحرومين التي هي حركة المطالبة بحقوق المحرومين، ومحتوى الحركة هو السعي لكي لا يبقى في لبنان محروماً أو منطقة محرومة، وهي حركة عفوية واضحة سهلة وممتنعة إلى درجة لا غموض فيها^(٤٥).

ثانياً: المشاركة السياسية:

تحول الفرد في المجتمعات الديمقراطية من شخص واقع تحت تأثير فئة من صنّاع القرار إلى مؤثر في تحديد أصحاب السلطة، وأخيراً مشارك في صنع القرار السياسي. وكانت المرحلة الثالثة تأكيداً على مفهوم المواطنة كشعور يتأثر به المواطن وترسيخاً لمفهوم الوطن كجامع ينتمي إليه الأفراد.

ورغم أنّ الصدر قد وقف موقفاً المعارض على الطائفية، فقد وجد أنّ

إشراك الطوائف بشكل متوازن في مؤسسات الدولة هو المبدأ الثابت لضمان وحدتها^(٤٦). وحتى لو اعتبر مُشرَعُو الدستور اللبناني أن الطائفة تكبح جماح الأقوياء في السباق المُعاش ضمن الديمقراطية، وتضمن فرصاً شبه متكافئة للمواطنين حيث تحفظ للفئات المحرومة حصصها في الوظائف والموازنة ومختلف الحقوق والإميازات، إلا أن التجربة أثبتت عدم صوابية هذا الاعتبار^(٤٧).

إن الأصل الثابت في ركن المواطنة السياسي، هو أن لا وحدة خارج مبدأ المشاركة المتوازنة، وإشراك الطوائف في مؤسسات الدولة ضمان وحدتها؛ لأنه من جهة أولى ينأى بالطوائف عن بناء مشاريعها الخاصة والمستقلة؛ ولأنه من جهة أخرى يمنع الطغيان والهيمنة^(٤٨).

وأما الأساس في بناء وحدة وطنية متكافئة فهو أنه لا امتياز تاريخياً لطائفة على أخرى في خدمة الوطن والدولة. وتنظيم الطوائف هو لتفعيل المشاركة في بناء الدولة وحماية الوطن خارج الطموحات الخاصة والمتعادية مع طموحات الطوائف الشقيقة^(٤٩).

وقد كان من أوليات برنامج الصدر إعادة الوزن السياسي لشريحة ضخمة غير ممثلة على غرار الطوائف الأخرى التي أوجدت لأنفسها ثقلاً سياسياً، فالجنوب يعاني حرماناً مُزمناً ومواطنوه يعانون حياة صعبة والوضع الإقتصادي رديء والسبب في ذلك كله ضعف التمثيل السياسي. وهذا ما يؤدي إلى ضعف الشعور الوطني لدى المواطن. فالمواطنة لا تكتمل كمفهوم ولا تنطبق كمضمون إلا مع العدل والإنصاف في مسائل الحكم والسياسة، وكلما شعر المواطن بأنه غير ممثل ولا مشارك في صنع القرار كلما ضعف إيمانه بوطنه وقلّ انتماؤه إليه.

لقد كان همُّ الإمام في مسيرته النضالية والفكرية هو إشعار الجميع بأنهم أعضاء بعضوية كاملة في جسم الوطن وبنية الدولة. فاللبنانيون ليسوا أبناء تابعيات دينية مذهبية وطائفية بل أبناء جنسية واحدة هي الجنسية اللبنانية، وهم خاضعون

لقوانين الدولة اللبنانية وأنظمتها. الولاء الوطني لا الطائفي هو الحد الأدنى من شروط المواطنة^(٥٠)، ووحدة الجنسية تفرض وجود قوانين وأنظمة عادلة تحمي المواطن وتوفّر له حقوقه المدنية و السياسية كاملةً والشروط الإجتماعية و الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الإنصاف وبتأمين المشاركة الفاعلة في صنع القرارات الوطنية. إن المواطنة تقوم على مبدأ المشاركة و تكتمل بها^(٥١).

إذا المواطنة في الأنظمة الديمقراطية و الدول الحديثة التي تحترم حقوق الإنسان تناز تصنيف المواطنين منذ ولادتهم ولا تجعلهم يدفعون أثماناً أرضية متفاوتة لانتماءاتهم السماوية، وتوجب بينهم العدالة التي تلغي الإمتيازات بين مواطن وآخر^(٥٢). وكان التركيز الدائم من الإمام الصدر هو في وجوب أن «نقوي هذا الإتجاه الوطني الواحد بالمشاركة الحقيقية التي هي الميثاق الحقيقي وهي المواطنة الصادقة والوحدة الحقيقية»^(٥٣).

ثالثاً: الحقوق والواجبات:

تظهر المواطنة في فكر الصدر حين يستدلّ عليها من فهمه للوطن، فالوطن حقّ وواجب، ولا يُمكن فصل أحدهما عن الآخر فالحقّ من دون واجب صفة للمزرعة، والواجب من دون حق استعمار محض. لقد وجد الإمام في الوطن مواطنين عليهم واجبات وليست لهم حقوق فهم لا يعيشون في وطن بل في مستعمرة، ووجد فيه مواطنين لهم حقوق وليست عليهم واجبات، فهم لا يعيشون في وطن بل في مزرعة. المواطنة الحقّة ليست هي المستعمرة ولا المزرعة، إنّما هي الوطن الذي يعيش فيه المواطنون سواسية في الواجبات والحقوق^(٥٤). فالمواطنة فعل مشاركة، وهذا المفهوم لا يقتصر على كونه فاعلاً، بل يجب التعدي ليصبح أيضاً منفعلاً، فالوطن مصدر للفعل والحراك، وهنا يكون عليه فرض أداء الواجب وهو أيضاً مؤثلاً للانفعال والحركة وهنا يكون عليه فرض إعطاء الحقوق.

هذه الثنائية من الحقوق والواجبات هي ما حاول الصّدر التنظير لها والدعوة إليها والتشديد عليها، فلبنان الذي نُريده هو لبنان جديد قائمٌ على أُسس جديدة، وطن العدل وتكافؤ الفرص يتساوى الجميع أمام القانون. لبنان وطنٌ له حقوق على المواطن وعلى واجبات تجاهه المواطن.

الطرف الأول: واجبات الدولة: إنّ من أولى واجبات الدولة أن تكون قريبة من الناس ما أمكن، لا تحمي فئةً قوية أو ضعيفة، أو أن تُمثّل مصالح الناس فحسب، أكثرية كانوا أم أقلية. ومن واجباتها أن تجعل المواطن يشعر بمواطنة صادقة لكي لا يحسُّ بغرته في وطنه. فالمواطنة بنظر الصّدر إيثاقٌ جماعي وترفع عن مصالح الذات والأنا ومحافظة على المواطن ودفاع عنه⁽⁵⁵⁾.

٢- العدل و العدالة: إنّ أكثر ما يُسيء إلى شعور المُواطنة هو شعور الفرد بالظلم، فلا يعود الوطن ووطنه ولا الدولة دولته، وتُصبح ثقافة الهروب والبُعد والنأي سائدة، ولا مرجع للمواطنين إلا ما تعدى حدود الوطن، ولا مؤئل لهم غير ما تجاوز سلطات الدولة.

وقد أولى الصّدر لهذه المسألة أهميةً فائقة، حيث يُشير إلى أنّ العدل أساس شموخ الأوطان فضلاً عن بقائها ولا سيّما لبنان الذي أكبرُ رأسماله إنسانه⁽⁵⁶⁾. إنّ بالعدل وحده تُبنى الأوطان، والعدل يكون بالسلوك وفي الحكم والقول. كما إنّ العدالة الإجتماعية والحرية المسؤولة والإحترام المتبادل عناصر ثلاث ضرورية لخلق الوحدة الوطنية، بل إنّ جميع المطالب تتلخّص في كلمة واحدة هي العدالة لجميع المواطنين⁽⁵⁷⁾.

هذه المبادئ التي تجدُّ جذورها في الفكر الديني، غير بعيدة عن التفكير الإنساني، بل هي فيه بمثابة الروح، وقد كان الصراع تاريخياً بين الراعي والرعية أو الملك والشعب أو السلطة والمواطنين يعود إلى تأسيس العدالة والحكم وفقهما وطبقهما.

ومفهوم العدل قامت به الثورة الفرنسية وأصبح من أساسيات التشريع لأنه الجذر الذي ينبت من خلاله فكر المُواطنَة ويربط المواطن ويزيد علاقته به. أخيراً، تظهر ضرورة العدالة على المستوى الاقتصادي من خلال سعي الدولة لإنتاج فرص عمل للمواطنين، والعمل على إلغاء حالات الفقر في المجتمع؛ وأما على المستوى القانوني فإنّ على الدولة أن لا تُفرّق بين المواطنين، لا في الجنس ولا في الدين ولا في الأصل والجميع متساوون أمام القضاء المدني.

٣- الحرية: هي صنو العدالة وشقيقتها وركن المُواطنَة الثاني، بها يشعر المواطن بمواطنيته ويركن الفرد إلى دولته ويسعى للزود عنها بكل ما يملك. هذه الحقيقة الإنسانية والدينية أصل في المُواطنَة وأحد مقوماتها.

وقد ركّز الصّدر على هذا الأمر، حيث اعتبر أنّ العدالة الاجتماعيّة والإحترام المتبادل مع الحرية المسؤولة هي الثلاثي الذي جعل ويجعل من كافّة العناصر المختلفة جسداً واحداً^(٥٨). أمّا الوقوف في وجه الحرية فهو حجاب أمام أفضل وسيلة لتجديد طاقات الإنسان كلّها، فالفرد لا يستطيع أن يخدم في مجتمع لا تسوده الحرية^(٥٩).

وفي موقف آخر يؤكّد الإمام أنّ هناك أسساً ثابتة تُشكّل الأعمدة الأساسية لبناء المستقبل، أهمّها الحرية وإقرار العدالة الاجتماعيّة، أمّا الحرية وخاصة في لبنان، فهي شرط أساسي لبقاء صيغة التعايش فيه، وبالتالي لترسيخ وحدته^(٦٠).

والحرية تظهر على المستوى السياسي حين يكون المواطن فاعلاً في الحياة السياسيّة، له الحق في الانتخاب والترشيح والاعتراض، وله المشاركة في الأحزاب السياسيّة الجمعيّات و النوادي، ولا يجوز محاكمته على رأيه السياسي، وقد نبّه الصّدر مراراً أنّ على الحاكم أن يُعوّد نفسه ويروضها لاستقبال الرأي المختلف والمعترض والناقد؛ لأنّ ذلك مفتاح الحكم والتطوّر والإستمرار.

ورغم أنّه دعا إلى الحرية على الصعيد الاقتصادي والإعلامي باعتبارها مصدر

خير وقوة لبنان، فقد وضع حداً لهذه الحرية وهو أن لا يصل الإعلام وحرية إلى مستوى التضليل وإعطاء الأمور أحجاماً أكبر من حقائقها فهذا تجاوزاً للحرية، فعلى حرية الفرد أن لا تصطدم مع حرية الآخرين لأن ذلك يشكل مهلكاً لها وضباعاً.

٤- الدفاع عن المواطن: إنَّ أحدَ أهمِّ واجبات الدولة هو الدفاع عن المنتمين لها، عن أنفسهم وأموالهم وأرضهم وممتلكاتهم، وهي مسؤوليةٌ يجدرُ على السلطات عدم إهمالها حتى لا تتعاطم قوة أفراد أو جماعات على حساب السلطة المركزية.

وقد اعتبر الصدر أنَّ الشرط الأول في المسؤوليات الوطنيَّة هو الدفاع^(٦١)، فالإيمان راسخ في قلبه بضرورة الدفاع أمام إسرائيل لأجل الوطن ولأجل الجنوب^(٦٢). ويلعب الجيش الدور الأبرز في هذه المعركة، لأنَّه العامود الفقريّ لبناء الدولة، وهو سياجُ الوطن والبتوتة التي ينصهر فيها أبناء لبنان ليصبحوا مسلكتيةً وهدف مواطنين صالحين وهو روح الوحدة الوطنيَّة^(٦٣).

ويعود الدور الأبرز في الدفاع عن المواطن لمتولي السلطة وقادتها، وأيَّ تقاعس يعني التخلّي عن المسؤوليات، فلبنان ليس أول وطن صغير يتعرّض للاعتداء من قبل قوة غاشمة أقوى منه، ولكن الخطر كل الخطر أن يكون أول وطن لا يُريد أبنائه من مسؤولين أو غيرهم أن يدافعوا عنه لإعتبارات وهمية لا تُؤخذُ بعين الاعتبار إطلاقاً^(٦٤).

وهنا لو تخلف أصحاب القيادة عن القيام بواجباتهم الوطنيَّة، ولو لم يعد يشعر المواطن بالأمن في وطنه، وتقاعس الجيش عن أداء مهمته فلا ريب أنَّ حمل السلاح يكون بعد ذلك حقاً مشروعاً بل واجب مفترض على أبناء الأرض. ويكون السلاح بذلك زينة الرجال خاصّة عندما لا تكون ممارسته إلا في سبيل الأهداف الوطنيَّة الكبرى وهي وحدة لبنان.

والدفاع الذي يُطالب به الصدر ليس في مقابل العدو الخارجي فقط، بل أيضاً الدفاع عن المواطن من اعتداء أخيه المواطن، ومن اعتداء المسؤول على المواطن. وعندما نُلقي مصطلح المواطن لا نقصد المواطن الشيعي فقط ولا الجنوبي فقط، بل أيّ مواطن من أيّ طائفة ومن أيّ منطقة، فمواطنو عكّار من أهل السنة إخوان لأهل القاع من النصاري وإخوان لأهل الجنوب من الشيعة، والضيّم الذي يُصيب أحدهم يُصيب الآخرين، وبالتالي فالدفاع الذي يجب على الأول يجب على الآخر.

الطرف الثاني: واجبات المواطن: لا يقتصر واجب المواطن برأي الصدر على الأمور الشكلية والخارجية، إنّما يدخل في جوانب الإنسان ونفسه وروحه وطريقة تفكيره. ولا يقتصر واجبه على علاقته بوطنه إنّما يمتد إلى العلاقة مع أفراد مجتمعه.

ويؤكد مفهوم المواطنة على ذلك، فهو ليس تعبيراً عن علاقات عابرة سطحية، إنّما هو تجسيدٌ وأداء يكتنف الإنسان من الداخل ويكتنه تفكيره وعقله، ومن واجبات المواطن كعناصر تولد شعور المواطنة.

١- الإيمان بالانتماء للوطن: حيث يرتبط المواطن بأرضه لا كأرض تحتوي على تراب وحجارة، إنّما كمكان له روح و شعور، فعلٌ وإنفعال، يحتوي على تاريخ وقيم وحضارة وشركاء. إذا كان بالإمكان التشكيك بأي فكرة طرحها الصدر أو تأويلها، فلا يمكن التوهم أو الظن بالانتماء المخلص لهذا الرجل إلى وطنه ولا بالإرتباط المطلق به.

وقد ربط الصدر هذا الانتماء بالبعد الديني، حيث يقول إنّ حبّ الوطن من الإيمان الذي هو حقيقة الإنسان^(٦٥)، كما أنّ قضية الوطن ليست قضية تفاؤل أو تشاؤم، بل قضية بناء. فإنّ الإنسان مكلف بأن يبني وطنه وإذا لم يبق للإنسان وطنٌ فماذا يبقى له؟ ولبنان ليس وطن طائفة دون أخرى بل هو وطن الجميع، لا

نرضى بالإعتداء عليه ولا بهدمه، ولا بجموده، نصونه ونصون إستقلاله ووحدته و سيادته وحرّيته بدمائنا و أرواحنا^(٦٦).

أمّا طائفة موسى الصّدر، فيؤكّد السيّد بأنّ اللبنانيين يعرفون أنّهم هم المتّمسكون بالدرجة الأولى بلبنان، ويحفظون لبنان، ويصونونه ويدفعون عنه كلّ شر^(٦٧)، وبالتالي فإنتماؤهم واقعيّ وصريح ولا التباس فيه.

وقد ورد في ميثاق حركة أمل، أي الوثيقة التي يتبنّى الصّدر كلماتها وما بين الكلمات، إنّ حركة المحرومين هي حركة وطنية تمسك بالسيادة الوطنيّة وسلامة أراضي الوطن وتحارب الإستعمار والإعتداءات والمطامع التي يتعرّض لها لبنان^(٦٨).

أخيراً حاول الصّدر أن يتجاوز الثابت في علاقة الإنسان بأرضه، وتجاوز البعد الإنسانيّ للتأكيد على الإلتزام الدينيّ لهذه العلاقة.

٢- المشاركة ورفض التبعية: إنّ الجسد اللبناني الواحد يجب أن يتممّ بوحدة الشعور والحس، وأن يتحد بأمله وآلامه وتطلّعاته وأفكاره. وأن لا يتعدى الفرد على الآخر، ولا تتمادى الجماعة على أخرى، بل تكون الكلمة واحدة والتفكير واحد. وهذا يتطلّب عدم التفرّد في الحكم ولا في اتّخاذ القرارات، وعدم حصر السلطة بيد فئة دون غيرهم، بل مشاركة كلّ الشعب في هذا الأمر، ليتحوّل المواطن من مجرد متلق سلبيّ إلى فاعل إيجابيّ ومحرك بناء يسعى نحو خير بلده ووطنه، لأنّ الوطن برأي الصّدر يعيش في ضمائر أبنائه قبل أن يعيش في الجغرافيا والتاريخ، ولا حياة للوطن بدون إحساس بالمواطنة والمشاركة^(٦٩).

الإحساس بالمشاركة يتجلّى في رغبة المواطن بأن يبني وطنه ويشارك إخوانه ونظراءه في الوطن بهمومهم وأحزانهم وأفراحهم ورغباتهم من خلال الحلّ الديمقراطيّ والانتخابات. وهنا تستطيع السياسة أن تكون عامل جمع وتوحيد لا سبباً في البعد والتفريق، ومن واجبات المواطن أيضاً احترام الأفكار

والمعتقدات للآخر من أبناء وطنه، ذلك أنّ الشرط الأساسي لكي تتمكن من أن تجمع هذه الأفكار والألوان والتجارب بين جميع الطوائف في لبنان، ونجعلها منطلقات للتعاون هو وجود الإحترام المتبادل بين أبناء هذا البلد^(٧٠). هذا الإحترام هو نفسه ما سبق وذكرناه عن التعايش بين اللبنانيين.

هذا الأمر يفرض على اللبنانيين أن يضعوا خطوطاً حمراء، أهمها استعمال السلاح في وجه بعضهم، وقد ألم هذا الأمر السيد الصدر وخاصة بعد إندلاع الحرب الأهلية، حيث واجه هذا الأمر بجدّ وحسم وحزم واعتبر أنّ القتال وحمل السلاح على رغم كونه زينة الرجال، لا يمكن ممارسته إلا في سبيل الأهداف الوطنيّة الكبرى^(٧١). وإذا كان السلاح زينة الرجال، فالسلاح عندما يكون في وجه الصديق وفي وجه الجار ليس سلاحاً^(٧٢)، كما أنّ السلاح الذي يُستعمل داخل لبنان تستفيد منه إسرائيل، أيّ طلقة تطلق في لبنان، كأنها تطلق في جبهة إسرائيل على جسمه^(٧٣). وقد وقف عملياً موقف المتحفّظ بل المحارب للإستعمال الداخليّ للسلاح، فاعتبر أنّ السلاح الذي يوجّه ضدّ الفلسطينيين أو ضدّ بعض القرى الغير الشيعيّة كدير الأحمر أو القاع كأنه يوجّه إليه مباشرة حيث يقول: «إنّ كلّ طلقة تطلق على دير الأحمر أو القاع أو شليفا إنّما تطلق على بيتي وعلى قلبي وعلى أولادي»^(٧٤).

وعندما أعلن ميثاق حركة أمل أو أطلق الجناح المسلح لها أوضح أنّ التدريب هو في سبيل قتال إسرائيل والدفاع عن المظلومين وليس سلاحاً طائفياً لحماية أفراد وجماعات من إخوانهم أبناء الوطن الآخرين، وقد رفض السيد جملةً وتفصيلاً التبعية للخارج، ورغم أنّه اعتقد بأحقية الفلسطينيّ في العودة إلى أرضه، وأكد على علاقة اللبنانيّ بمحيطه العربيّ وشدّد على ضرورة الإستفادة من العلاقات الخارجيّة الدوليّة، فقد رفض الإرتهان لغيره من خارج حدود الوطن مطلقاً.

كما أسس لنبذ فكرة المحاور الداخليّة التي تكون إنعكاساً للمحاور الخارجيّة، فيكون الصراع الخارجيّ على النفوذ نزاعاً داخليّاً لخدمته، فلا بدّ من إخراج لبنان من جوّ المحاور الداخليّة التي تُعتمد عربياً و دولياً^(٧٥).

وحثّى لو امتدح الصّدر سوريا والعالم العربيّ في خطاباتهِ، فقد كان المدح إنّما يناسب ويلائم الأهداف الوطنيّة، أمّا لو أصبح عنصراً للخلاف فلا حاجة له ولا ارتباط به، فصحيحٌ أنّ سوريا هي الضمانة في مقابل التقسيم، وغير خفيّ أنّ الدول العربيّة الشقيقة بأحاديها وجامعتها هي امتدادنا وسندنا و عوننا و ضمان نجاح قضيتنا^(٧٦).

لكن على هذه الدول أن لا تتدخل سلباً للفرقة بين اللبنانيين، حيث يؤكد أنّ الخلاف الحاصل لدى اللبنانيين سوف ينتهي سريعاً إذا ترك دون تحييز من قبل الدول العربيّة، وبالتالي فيستطيع العرب أن يكونوا عنصر وحدة وباستطاعتهم أن يكونوا مصدر تمزق^(٧٧).

رابعاً: المُواطنة بين الطائفية والعلمانية:

إلى جانب الليبراليّة على المستوى الاقتصاديّ يتبنى الفكر الغربيّ العلمانيّة على المستوى السياسيّ، فالدين ورجاله لا يتدخلون في أمور الحكم والسياسة بل إنّ نطاق نفوذهم وإرادتهم لا تتعدى أماكن العبادة، فالدين أمورٌ أخلاقيّة ومبادئ إيمانيّة تهتمُّ بالجانب الروحيّ عند الإنسان، ولا يتدخل في علاقات الفرد بغيره ولا بالأمور التنظيميّة.

لذلك تتناقض المُواطنة حسب الفكر الغربيّ مع الطائفية، فلا حقّ لطائفة ولا لمذهب ولا لجماعة دينية في أن يكون لها موقعٌ خارج اللعبة الديمقراطيّة المتمثلة بالانتخابات، فلا قانونٌ للأحوال الشخصية ولا حصّة في التركيبة السياسيّة، بل لا وجود لها أصلاً في ذلك. فعلى من يتبنّى خيار المُواطنة أن يرفض الطائفية من أساسها ويدعو إلى اجتثاثها و زرع و ترسيخ جذور العلمانية مكانها. يبدو الإمام

الصدر في حديثه عن الطائفية والعلمانية مناوئاً شديداً السخط والعداء للعلمانية، أمّا الطائفية فتارةً يدعو لإعادة حقوق الطائفة السياسية والاجتماعية وأخرى يرفضها باعتبارها الداء والمرض والجرح الذي يعتمل في خاصرة الوطن ليحيله الى التقسيم والتمزق.

١- الطائفية: إن وجود الأديان و الطوائف مصدر غنى للبنان لأن معنى ذلك وجود ينابيع مختلفة في مجتمع واحد، كل ينبوع له تجارب ومكاسب ودراسات وحضارات تسهل مهمة التعاون أي تسهل مهمة العطاء للآخرين^(٧٨)، والغنى غنى حضاري وثقافي واسع لخدمة البلد، لخدمة الإنسان في كل مكان ولا خوف من وجود الطوائف إطلاقاً^(٧٩).

أما الطائفية فهي أسلوب من النظام الحياة الاجتماعية ارتضاه جماعة لأسباب معينة، فهي ليست ديناً بل هي سياسة^(٨٠).

وقد اختيرت رقيقة للنظام اللبناني ولكن بدلا من أن تكون طائفية بإيجابية يكون هدفها تجارب كل طائفة وتفاعلها مع الأخرى بما يعطي لبنان طابعاً حضارياً تحولت هذه الطائفية إلى مدلول سلبي أوجد تفاوتاً ثقافياً وعلمياً و إقتصادياً في المجتمع^(٨١)، وبرز من كل طائفة شخص يؤمن لها أكبر كمية ممكنة من المادة لا من الروح ولا من التقرب إلى الله^(٨٢). لذا فالدين لا دخل له بالطائفية لأن الدين والطائفة لا يدعوان إلى الإنكماش والسلبية وعدم الحوار كما تدعو إليه الطائفية، كما إن فشل النظام الطائفي وإساءته للدين لا يعني رفضاً لوجود الطوائف وعدم الاعتراف بها وبفضلها^(٨٣)، بل هي ثروة موجودة يجب الإعتماد عليها إيجابياً لتساهم في نجاح الوطن.

إعتماداً على ما ذكرنا، فإن وجود الطوائف والمذاهب خير مطلق للبنان، ولكن النظام الطائفي شر مطلق على لبنان، والذي يعضب فيدعي أنه يدافع عن كرامة طائفته فليس بمؤمن، بل المؤمن هو الذي يفكر في مصلحة المؤمنين وفي

مصلحة طائفته وفي مصلحة إخوانه و جيرانه^(٨٤). من هذا الطرح نجد توفيقاً وحلاً لمعضلة دفاع الصدر عن طائفته بالخصوص من جهة، وعدائه للطائفية من جهة أخرى. فهو جاهز للدفاع عن أي فئة أو طائفة تشعر بالحرمان وضعف التمثيل ووهن المشاركة، وتظهر طائفته مثلاً وأضحاً على هذا الحيف، لذا لا بد من الدفاع عنها، فهو لا يدافع عنها لكونها طائفته بل لأنها طائفة محرومة.

يوضح الصدر ذلك بالقول: «إن المطالبة بحقوق الطائفة هي مكافحة التمييز الطائفي الذي طالما مورس مع أبنائنا، وإلا فإننا لا نريد إلا أن تكون طائفتنا متمتعاً بأبسط حقوق المواطنة وتتحمل كافة المسؤوليات الوطنية»^{٨٥}. والمعركة ضد حرمان هذه الطائفة ليست موجهة ضد أي طائفة أخرى بالتحديد، إنما مسيطرة على أفراد من كل الطوائف حتى تلك المحرومة. هؤلاء الثلاثة يمثلون طائفة جديدة هي طائفة المستأثرين الطغاة المحتركين، أفرادها موجودون في كل الطوائف اللبنانية^(٨٦).

لقد صب الصدر كل غضبه على هذه الطائفة وعلى أفرادها، فأيديهم خبيثة وهم الأعداء الحقيقيون للبنان، يحاولون توجيه كل مطالبة، كل احتجاج، كل حركة هادئة أو صاخبة إلى عمل طائفي تخريبي^(٨٧)، وما يجعل القضايا السياسية و الإقتصادية والتربوية وغيرها تتحول بسرعة إلى قضايا طائفية هو استغلال هذه الطائفة المعادية لتحقيق وجهة نظر أصحابها، حيث لا يتورعون عن تجنيد كافة الوسائل مهما كانت لخدمة أغراضهم^(٨٨).

في مقابل طائفة الطائفيين أو طائفة الشيطان هذه يوجد طائفة الوطنيين، طائفة الله والمؤمنين به، وهي تشمل كل مواطن وكل إنسان لا يرضى بظلم أخيه الإنسان ولا ينمو على امتصاص دماء الآخرين^(٨٩)، وهؤلاء الأفراد موجودون أيضاً في كل الطوائف، فطائفة الوطنيين جامعة شاملة لكل المحرومين ولكل المنادين برفع الحرمان.

هنا تظهر ثنائِيَّة الطائفة، فالشيطان مقابل الله، والطائفيَّة مقابل الوطَنيَّة، ونافلة القول أنَّ الطائفيَّة في لبنان مُصطنعة، الطائفيُّون من كلِّ الطوائف متحالفون والمضطَّهدون متحالفون. يُنادي الصِّدر باستبدال هذا النُّظام، لكن بأيِّ نظام؟

الحلُّ هو نظام مختلف، ديمقراطي، يُحافظ على حرِّيَّة الأفراد في ممارسة شعائرهم، يحترم المواطنين ويمنع الحرمان عنهم، ليس بعيداً عن السماء. فبدلاً من التقسيم التجاريّ والطائفيّ والسياسيّ الذي أفرغ الأديان من فحواها الحقيقيّ والذي حال دون وصول الكفاءات إلى مواقع الإستفادة، ليس الحلُّ في العلمنة الشاملة أو العلمانيَّة بل هناك حلُّ ثالث هو النُّظام المتدين^(٩٠) غير المتعسف، حيث يبدو كنظامٍ يقوم على تحويل الظلم الطائفيّ إلى منهج ديمقراطيّ يعتمد على الكفاءات ويعطي الأمل للطموح الإنسانيّ ويتخلَّص من الإقطاع السائد ويُشعر الشعب بالوحدة الوطَنيَّة والتسامح والتعايش السلميّ والحوار البناء، ويكون الدعامة المتينة لتحرير الإنسان ويربط القيم والمناقب المشتركة بين الإسلام والمسيحيَّة في الدولة.

يحدِّد القدر بأننا أمام ثلاث خطوط: التدين والطائفة والعلمانيَّة وأنا اخترت لنفسي خطَّ التدين^(٩١).

٢- العلمانيَّة : إذا كان الصِّدر يعتلي جبهة المناوئين للنُّظام الطائفيّ ويعلن عداه له، فهو يرفض ما قد تؤول إليه الأمور من المناداة بالعلمانيَّة كمركب نجاة وحل من مخاض الواقع الأليم والمرير، ويستبق هذا الحلَّ المؤلم بالرفض المطلق للعلمانيَّة، حيث إننا نتمكَّن من رفض الطائفيَّة والعلمانيَّة معاً، وبالتالي نستفيد من مكاسب الدِّين ونتأججه الإيجابيَّة دون أن نبتلي بسلبيات الطائفيَّة وتحطيم المجتمعات^(٩٢). فرفض الطائفيَّة يعني الإلتزام بالعلمنة، بل المطالبة باختيار ثالث هو تأسيس الدولة المؤمنة بمعنى الإيمان بالله وما يلازمه من التزام بالقيم^(٩٣).

فالعلمانيَّة ليست حلاً كما يتصوَّرها البعض، وهي لا تعالج مشكلة تغلَّب

القويّ على الضعيف بل هي تُفقد أيّ مجتمع الرصيد الروحيّ الذي يملكه وتشكّل إطاراً إجتماعياً لا بدّ وأنّ يتمكّن من التغلّب في النهاية على الصفة الإنسانيّة في الإنسان^(٩٤). لذلك أعلن الصّدّ العدا المطلق للعلمانيّة، فهي توازي الإلحاد لدى الأفراد وهي انحراف إجتماعيّ وهي من نتاج الحضارة الغربيّة، كما إنّ دعاة العلمانيّة يخدمون العدو الإسرائيليّ بهدفهم وبتفريقهم الصف الوطنيّ؛ لأنّ هذا هدف إسرائيل نفسها^(٩٥). لكن ما يُمكن أن يُستخلص ويُقرأ من كلام الصّدّ، أنّه يرفض العلمنة الكاملة ويصّبّ إنتقاده عليها وليس على العلمنة الجزئيّة أو ما أطلقه نائبه في المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الشيخ شمس الدين العلمنة المتديّنة، حيث يقول: «إنّ الدعوة إلى العلمنة بالطريقة التي يطرحونها أي العلمنة الكاملة وإبعاد ملكوت الله إلحاداً وانحراف إجتماعي»^(٩٦). أخيراً طالب الصّدّ بإبقاء قانون الأحوال الشخصية ورفض إزالته عبر العلمانيّة أو غيرها لأنّه يحفظ تنوع لبنان والثقافة الدينيّة المتنوّعة ولا يكون مانعاً أمام توحيد الشعب.

الثاني: الأمة كخيار ديني ووطنيّ:

بعد أن كان لبنان يُحضر ليكون وطناً منقطعاً عن محيطه العربيّ ومنفصلاً عن قضايا الأمة الإسلاميّة ومرتبطةً بالغرب ومتبنيّاً لطروحاته، جاء السيّد الصّدّ ليوجّه البوصلة ويحدّد الهدف ويعلن الإتّجاه. فلا بُعدَ عن قضايا العرب ولا اختلاف مع أمور الأمة.

والجنوب جزءٌ من لبنان بل يجب أن يكون كما يريده الصّدّ «جنوباً متمسكاً بلبنان مرتبطةً بهذه الأمة موحداً مع العرب، رأس حربية لهم»^(٩٧).

فهو جزءٌ من الأمة العربيّة ومدافعٌ أساسيٌّ عنها. كما يؤكّد الصّدّ على وجوب اليقظة في الدفاع عن الأمة «فلا عرض للفرد عندما تهتك أعراض الأمة، ولا يُمكن أن يكون للأمة عرض إذا أستهتر الفرد بعرضه»^(٩٨). كما إنّ الفرد لا يُصبح كبيراً حتّى يتّجه نحو الأهداف الكبيرة من خلال تبنيّ قضايا أمته.

بالإضافة لوجوب الدِّفاع عن الأمة، رغب الصدر في إصلاحها بقدر ما يستطيع والتمن ليرغب المؤمن في لقاء الله^(٩٩). من حديثه المذكور آنفاً يظهر الصدر كموجهٍ ومُنظِرٍ ومدافعٍ عن خيارات الأمة وعن مستقبلها، يريد أن يعرف مكامن الخلل ومواضع الإصلاح وطرق المقاومة والدِّفاع، يرمي إلى الاستنهاض والإيقاظ والتطلُّع نحو الأهداف البعيدة .

لذلك سعى الصدر نحو إبراز الثوابت التي ترفع الأمة وتثبت قواعدها، والاعتدال في السلوك وفي الحياة شرطاً أساساً لبقائها. فعدم الإفراط والتفريط والأمة الحية هي التي تفرق العبادة مع الدِّفاع فلا استسلام للقوة ولا طغيان على الضعيف^(١٠٠).

لقد هزَّ واقع الأمة المرير السيد الصدر، وروَّعه ضياعها، وآلمه ضعفها. لذلك جدَّ في تبني ما فيه خيرها، وحلم أن يكون زمنه بداية العودة إلى الحضارة، وإلى التقدم، فاعتبر أنَّ حربَ تشرين كانت مُفترقاً في تاريخ الأمة كما كان يوم بدر يوماً للفرقان^(١٠١). على أمل أن تتقدَّم الأمة وتشكِّل هذه الحرب بداية للنهضة.

وكان الصدر يرى أنَّ هناك ألماً في خاصرة الأمة، يتمثَّل بنكبة فلسطين فأشاد بالثورة الفلسطينية التي تمثِّل الطريق إلى الأرض المقدَّسة فهي الشعلة المقدَّسة التي أوقدها الله تعالى لحماية خلقه ولكرامة هذه الأمة والقضاء على أعدائه وأعداء الإنسان^(١٠٢). وهي أمانة في أعناقنا نحميها ونصونها وننميها ونصرف في سبيلها الغالي من الأرواح والرخيص في جهودنا المتواضعة^(١٠٣). وقد نصَّ ميثاق حركة أمل على أنَّ فلسطين هي في قلب الحركة وعقلها، وأنَّ السعي لتمريها أولى واجباتها، وأنَّ الوقوف إلى جانب شعبها وصيانة مقاومته والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها^(١٠٤).

إنَّ إيمانَ الصدر بالدِّفاع عن فلسطين، وتصميمه على السموِّ بأُمَّته وصيانتها ونصرتها، يُبطن شعوراً وإحساساً بإيمان الصدر بأنَّ الوطنَ قسمٌ من الأمة يعيش بحياتها ويفنى بموتها. لكن كيف يوفِّق الصدر بين شؤون وطنه وقضايا أُمَّته؟

اعتبر الصدر أنّ الوطن والأمة يتكاملان نحو هدف مُشترك، غايتهمَا واحدة وسبيلهما واحد. فعلاجُ الأزماتِ الوطنيّة هو في حلِّ معضلاتِ الأمة، فلا علاج إلا أن نكونَ كباراً، أن نَنجِه نحو الأهداف البعيدة، أن نغامر بتبني قضايا الأمة والعالم، عند ذلك قضايانا تُحلّ^(١٠٥)، كما أنّه لا يُمكن أن نجعل قضايانا الوطنيّة تصطدم وتتناقض مع أقدس نضال تخوضه أمّتنا فيتعثّران ويتحطّمان^(١٠٦). من هنا يظهر أنّ المسير الصحيح هو أن تُعطي لنفسك و لبلدك و لوطنك ولأمّتك ولعالمك لكلّ منهم حجمه^(١٠٧).

وعزّة الفرد في هذا العالم يكمن في التوفيق بينهم، فالعزّة ليست لمن عاش لنفسه بل لمن يسترخص راحته منفعه ونفسه في سبيل أمّته، ومن أجل صيانة بلده وشرف وطنه^(١٠٨).

يظهر ممّا سبق أنّ الصدر كان يعتبرُ الوطن والأمة جزءان متناسقان فلا يُمكن لأي طرح أو مفهوم أن يتعارض مع أحدهما ومنه قضية المُواطنة، فالمُواطنة أبعادها وطنيّة ونتائجها تُطرح على صعيد الأمة وهي لا تتعارض إطلاقاً مع الشعور بالإنتماء للأمة. ويمكن الاستنتاج والتحليل بأنّ الوحدة التي سعى إليها الصدر ليست إلا تمهيداً لتأييد العرب والمسلمين في دفاعهم عن قضاياهم الكبرى ورفع الظلم اللاحق بهم.

الثالث: المقاومة بين البعد الوطني وخيار الأمة:

رغم موقفه الحاد من إنتشار السلاح بين الزعماء الأقطاب، ورفضه المطلق والحاسم لاستعماله في الداخل، اعتبر السيد الصدر أنّ اقتناء السلاح في حالات الدفاع مشروعٌ بل واجب. فهل يمكن التردّد في وجوب التسلّح للدّفاع عن الوطن؟^(١٠٩)، والدّفاع لا يحتاج إلى إذن من أحد، ولا هو ساقط عن ذمّة أحد، فواجب الكبير و الصغير وواجب الرجل والمرأة وواجب السليم والجريح الدفاع عن الوطن^(١١٠).

يُرجع الصدر هذا الزخم في الدعوة للدفاع والقتال إلى أن لبنان مهددٌ قبل أيّ دولة عربية أخرى من قبل إسرائيل، بجنوبه واقتصاده وسيادته ومسلميه و مسيحيّه، وحتّى تاريخه وحضارته^(١١١)، وهو بالتالي دولة مواجهة فلا يُمكن إلا أن يكون منيعاً يُدافع عن شعبه وأرضه بعد أن عرف الجميع مطامع العدو في الجنوب، ولا يُمكن لمجتمعه ألا أن يكون مجتمع جدٍ وحربٍ لا مجتمع رخاء و استرخاء^(١١٢).

يظهر من السياق التاريخي لسيرة الصدر أن مشروع المقاومة تبلور عنده بعد نضوج بالغ ودقّة نظرٍ وتجربة عمليّة في حياته الذاخرة بالاختبارات الوطنيّة، حيث يبدو أن طرح هذا الشعار بشكل مستمر وملفت كان في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب الأهليّة أو في أثناءها إلى وقتٍ تغييره. وهي فترة نهاية تقييمه للوضع اللبناني و خلاصة تفكيره بالشأن الإقليمي وزيادة بحثه عن طرق الحلّ ووسائل العلاج.

فبعد دعوته الدائمة للدفاع عن لبنان واعتباره أنه ليس واجب السلطة وحدها، بل إذا تقاعست وتخاذلت فهذا لا يُلغى واجب الشعب في الدفاع عن الوطن، وبعد إطلاقه الصرخة المدوّية حين قال إن الحكّام في لبنان حاولوا إذلالنا وتركوا إسرائيل تضربنا كلّ يومٍ دون دفاع^(١١٣)، أعطى الصدر إشارته للتجهيز والتسلّح والتدريب. وظلّ الجناح العسكري لحركة المحرومين يتحرك سرّاً إلى أن وقعت حادثة عين البنيّة، فاضطرّ في آخر الربع الثالث من القرن السابق إلى عقد بيان صحافيّ شرح ظروف الحادثة مُعلنًا تشكيل جناح حركة المحرومين العسكري، ليأخذ دوره في تحرير الأرض والإنسان على أساس رؤية إيمانيّة تجعل الإسلام هويّة، والإنسان همّاً، والتشيعُ نهجاً، والسلاح إلى جانب الفكر أداةً، والجماهير المؤمنة ساحةً، والشباب المؤمن طليعةً واعيةً عاملةً^(١١٤).

لقد كان مشروع الصدر أكبر من الوطن وأشمل من لبنان، وكان طموحه أوسع من أن يتقيّد بأرضٍ دون أرض، فهو نصير المظلومين في أيّ مكان وهو

المدافع عن المستضعفين من أيّ طائفة، لكنّ الواقع فرض عليه الدعم الشامل والكامل لمقاومتي لبنان وفلسطين.

أولاً: المقاومة اللبنانية بين طموح الوطن وخيار الأمة:

إنطلاقاً من لازمة أساسية تُقرّر بأنّ إسرائيل ليست خطراً على فلسطين فقط، بل هي خطرٌ على لبنان وعلى كلِّ إنسان^(١١٥)، وبأنّها عازمة على السيطرة على هذه المنطقة وهي خطر على العرب مسلمين و مسيحيين^(١١٦)، فإنّ كلَّ من يعرفها ويعرف حقيقتها يدرك أنّها تطمع في جنوب لبنان. وإذا نظرنا بتعقّل وموضوعيّة وإنصاف إلى المستقبل نجد أنّ الخطر الصهيونيّ تجاوزَ الإخوان الفلسطينيين ليشملنا نحن اللبنانيين والعرب أجمع^(١١٧)، إذا كانت اللازمة التي سبقت مقدّمة، أُضيف لها مقدّمة أخرى هي أنّ الإيمان بالمقاومة إيماناً تاريخيًّا يتجاوز قضية الجنوب وإسرائيل، وأنّ القتال وحمل السلاح زينة الرجال، فيمكن الوصول إلى نتيجة خلاصتها أنّ الطريق تبدأ بإطلاق النار وحمل السلاح والتصدي للعدو بالموت في سبيل الأرض والوطن^(١١٨).

فالمقاومة اللبنانيّة ليست مجموعة عصابات مُخرّبة يستعملهم لبنان لإزعاج إسرائيل بل إنّهم أصحاب حقٍّ ومظلومين^(١١٩)، وأفرادها هم الذين يطبّقون شرعة الإنسان ويؤمنون على الأخلاق والمثل. وقد اختار الصّدر أن تكون المقاومة إفرازاً طبيعياً وسليماً لمحنة وطنيّة وأزمة لبنانيّة من جهةٍ وذات بُعد إقليمي على صعيد العرب وأهداف الأمة من جهةٍ أخرى.

ويظهر أنّ الصّدر لم يواجه أزمةً من ناحية أهداف المقاومة الوطنيّة ومراميها الإسلاميّة، لأنّ العدوّ مشتركٌ بينهما والألم والجرح واحد، فإسرائيل كما تحتل الأراضي العربيّة تحاول السيطرة على لبنان لتحتلّ جنوبه.

ويُمكن الالتفات إلى نقطتين أساسيتين في رؤية الصّدر للمقاومة في هذا

المجال:

الأولى: المقاومة أوسع من البُعد الوطني: فالدِّفاع له بعد وطني وقومي وإسلامي، وكلُّ طلقة على إسرائيل هي طلقة في سبيل الأبعاد الثلاثة ولخدمتها، فضلاً عن أن لا وجود للتعارض، هناك وجود للتناسق والتآلف بينهم. حيث يقول الإمام إنَّ معركتنا مع العدو ذات وجوه كثيرة فهي معركة حضارية طويلة الأمد متعدّدة الجهات، ووطنية قومية دينية، إنَّها معركة الماضي والمستقبل^(١٢٠). كما أنَّ الجنوب بأرضه وشعبه جزءٌ من الوطن، فهو رأس حربٍ للأمة ضدَّ إسرائيل وقاعدةٌ لتحرير الأرض المقدَّسة^(١٢١).

الثانية: المقاومة ضرورةٌ من رحم الشعب، فهي وليدة الآلام والندوب التي زرعتها المحتل في قلب الجنوب، وأفرادها جزءٌ من تلك المنطقة التي تُمثّل لبنان كلّهُ. فهي ليست وليدة لأب من خارج البيت، بل هي بذرة خرجت من تراب الأرض وستنمو وتستمرُّ به. من هنا تستمدُّ بُعدها الوطني، وتناهى عن أن تكون عصابةً أو مرتزقةً، وتقاغس الدولة عن حماية المواطنين ولَّد الحاجة إليها.

وقد وضع الصدرُ بعضَ العناوين التي يجب الإلتزام بها في العمل المقاوم، أهمُّها الحفاظ على الجيش اللبناني وعدم إضعافه، فهناك ضرورة لوجود جيش قوي مسلَّح قادر على حماية الحدود^(١٢٢)، وقد حارب الصدر انقسام الجيش وانتقد بشدة زجّه في اللعبة السياسيّة الداخليّة، بل دعا للانخراط فيه وإلى فرض التجنيد الإجباري حتّى يكون الجيش إلى جانب المقاومة سياجاً للوطن.

ومن العناوين التي أبرزها الصدر هي : وجوب إعداد برامج دفاعية على المدى الطويل^(١٢٣)، وتأمين وسائل الدِّفاع الحديثة، ورفض التطبيع مُطلقاً مع العدو والاستعداد لمعركة طويلة^(١٢٤).

وأخيراً، إنَّ خلاصة فكرة الصدر عن المقاومة، أنَّها وطنية ذات بُعد إقليمي وروية دينية، وأنَّها ضرورة وحاجة، وأنَّ حمل السلاح ما كان إلا نتيجة لعلّة، إذا انتفت العلّة زال موجب بقاؤه.

ثانياً: المقاومة الفلسطينية:

لا يشكُّ عربيٌّ أو مسلمٌ بأنَّ قضيةَ الشعبِ الفلسطينيِّ قضيةٌ حقٌّ و عدالة، ومأساة فلسطين لطخةٌ سوداء في الضمير العالمي. من هنا كان السيد الصدر ينظرُ إلى فلسطين المحتلَّة المعذَّبة بعين الألم والحزن. وكان يلتفت إلى أنَّ الإنهاء من المأساة لن ينقضي إلا برصِّ الصفوف وجذب الهمم عبر المقاومة بكلِّ أشكالها التي يجب أن لا ترضى بأقلِّ من إعادة كلِّ شبرٍ من أرض فلسطين إلى أهلها، ولن يكون ذلك إلا بإخراج وإزالة إسرائيل من الوجود^(١٢٥).

وذهبَ الصدر إلى أنَّ مسؤوليَّة القضية الفلسطينية هي على عموم الأمة فهي ليست وفقاً على فئة دون أخرى أو على شخصٍ دون آخر، بل هي مسؤوليَّة هذه الأمة بكلِّ فئاتها وأشخاصها ودولها^(١٢٦).

وبعد سنواتٍ مريرة على الأزمة والنكبة أيقنَ الصدر أنَّ القضية الفلسطينية لا تُعالج إلا من خلال المقاومة الفلسطينية^(١٢٧). فالثورة الفلسطينية فقط هي الطريق إلى الأرض المقدَّسة، وهي الشعلة المقدَّسة التي أوقدها الله تعالى لحماية خلقه ولكرامة هذه الأمة وللقضاء على أعداءه وأعداء الإنسان.

وقد خطا الصدر خطوات بناءة في سبيل دعم المقاومة في فلسطين، خاصةً بعد أن وفدت إلى لبنان منظمَّة التحرير، فقد احتضنها واعتبر أنَّ صيانة ثوارها وأبطالها هي بدماء قلوبنا المؤمنة وبحماية أيدينا المؤمنة^(١٢٨). وأوجب صيانتها حتَّى تبقى محفوظةً الجانب، مطمئنةً البال غير معرَّضة للإعتداء متفرَّعة لقضية التحرير^(١٢٩). وقد وقف الصدرُ موقفَ المعارض أمام انغماس المقاومة في القضايا الداخليَّة، حيث يريدُها متفرَّعة لقضية التحرير، وبعيدة عن التناقضات اللبنانيَّة والمحاوير السياسيَّة، فرفض تمحور الثورة الفلسطينيَّة داخلياً وخارجياً. واعترضَ على أن تُصبح الثورة مستغلَّة لأحزاب معيَّنة لبنانيَّة^(١٣٠).

رغم الدعم الهائل الذي لم ينل الفلسطينيون مثله من أحدٍ غيره، فقد وضعَ

الصدرُ خطوطاً حمراء، على الفلسطينيين أن يحذروا منها، أولها الحذر من أن يُصبحوا جزءاً من الصراع السياسي اللبناني الداخلي، والتيقُّظ من أن ينغمسوا في مسألة التوطين التي تعني إضاعة حقِّهم في العودة إلى بلدهم، وأهمّها اعتماد العمل الواعي في المقاومة والحذر من توريث لبنان. فرغم أنّ هذه القضية في عقلنا وقلبنا والدِّفاع عنها والتلاحُم معها واستعادة أرضها واجبنا، يجب التنبُّه إلى أنّ العمل العفويّ في جنوب لبنان خطأ كبير يضرُّهم ولا ينفعهم ويعرِّض أرضنا للخطر^(١٣١).

لقد وجدَ الصِّدْرُ أنّ واجبه يفوق حاجز الانتماء الوطنيّ ليصل إلى واجبِ الدِّفاع عن الأمة، فاعتبر أنّ الثورة الفلسطينية ليست ثورة شعب مضطَّهد فحسب، بل إنّها ثورة الأمة ... تلك الأمة التي أحسَّت بالخطر فسكتت وتكاسلت وسايرت الظلم^(١٣٢).

أخيراً، استطاع السيّد المغيَّب أن يجمعَ بين انتماءاته الثلاث: الوطنيّ و القوميّ والإسلاميّ، وقضية فلسطين تُلازم الانتماءات المذكورة، ولكن حتّى لو وجب دعمها فيجب أن لا يكون ذلك على حساب الوطن؛ لأنّ دعمها أمرٌ يجب أن يلتزم به كلُّ العرب وليس بعضهم.

الهوامش:

١ - شمس الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي، ط٢، بيروت، المؤسسة الدولية، ١٩٩٩م، ص ٦٤.

٢ - شمس الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي، م.س.، ص ٦٩.

٣ - شمس الدين، محمد مهدي، بين الجاهلية والإسلام، ط ٥، بيروت، المؤسسة الدولية، ٢٠٠٠م، ص ١٨١.

- ٤ - شمس الدين، محمد مهدي، بين الجاهلية والإسلام، م.س.، ص ١٨٣.
- ٥ - م.ن، ص ١٨٦.
- ٦ - م.ن، ص ٢٤٩.
- ٧ - م.ن، ص ٢٤٩.
- ٨ - شمس الدين، محمد مهدي، في الإجتماع السياسي الإسلامي، م.س، ص ٨٤.
- ٩ - شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط ٥، إيران، دار الثقافة، ١٩٩٢م، ص ٥٣٧.
- ١٠ - شمس الدين، محمد مهدي، في الإجتماع السياسي الإسلامي، م.س، ص ٨٤.
- ١١ - م.ن، ص ٩٧.
- ١٢ - شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة، م.س، ص ٥٣٦.
- ١٣ - شمس الدين، محمد مهدي، في الإجتماع السياسي، م.س، ص ١٤٠.
- ١٤ - رحال، حسين، إشكاليات التجديد، ط ١، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٤م، ص ١٠٨.
- ١٥ - شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، م.س، ص ٥٨٨.
- ١٦ - شمس الدين، محمد مهدي، في الإجتماع السياسي الإسلامي، م.س، ص ١١٣.
- ١٧ - م.ن، ص ١١٢.
- ١٨ - شمس الدين، محمد مهدي، التطبيع في ضرورات الأنظمة وخيارات الشعوب، بيروت، أفق للصحافة، د.ت، ص ٦١.
- ١٩ - شمس الدين، محمد مهدي، التطبيع في ضرورات الأنظمة وخيارات الشعوب، م.س، ص ٦١.
- ٢٠ - شمس الدين، محمد مهدي، لبنان الكيان والمعنى، ط ١، بيروت، مؤسسة الإمام شمس الدين، ٢٠٠٥م، ص ٣٩.
- ٢١ - م.ن، ص ٤٨.
- ٢٢ - شمس الدين، محمد مهدي، لبنان الكيان والمعنى، م.س، ص ٩٥.
- ٢٣ - م.ن، ص ١٤٦.
- ٢٤ - م.ن، ص ١٠٢.
- ٢٥ - شمس الدين، محمد مهدي، لبنان الكيان والمعنى، م.س، ص ١٦٦.
- ٢٦ - م.ن، ص ١١٠.
- ٢٧ - شمس الدين، محمد مهدي، لبنان الكيان والمعنى، م.س، ص ٦٧.
- ٢٨ - م.ن، ص ١١٤.
- ٢٩ - م.ن، ص ٦٩.
- ٣٠ - ضاهر يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، ط ١، ج ٢، بيروت، دار بلال، ٢٠٠٠، ص ٣٧٨.
- ٣١ - م.ن، ج ٢، ص ٢١٧.

- ٣٢-الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٢٦.
- ٣٣- م.ن.، خطاب في ٢/ ١٩٧٤، ص٢١٣.
- ٣٤-الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ٢١/ ١٢/ ١٩٧٦، ص١٣٢.
- ٣٥- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام السيد موسى الصدر، لان.، لام.، ٢٠٠٣، ص٥٤.
- ٣٦- ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج٧، ص١٥٣.
- ٣٧- م.ن.، ج٦، ص٢٩١.
- ٣٨- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ٢٠٠٣، ص٥٤.
- ٣٩- ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج٨، ص١٣٠.
- ٤٠- ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج٢، ص٤٦٦.
- ٤١-الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٦/ ١٩٧٦، ص١٨٩.
- ٤٢- جماعة من الباحثين، الهوية الثقافية، د. طلال عترسي، ط١، بيروت، مركز الإمام الصدر، ٢٠٠٠، ص٢٦٣.
- ٤٣- مجموعة من الباحثين، المقاومة والمجتمع المقاوم، د. ساسين عساف، ط١، بيروت، مركز الإمام الصدر، ٢٠٠١، ص٢٤٥.
- ٤٤- م.ن.، ص٢٤٥.
- ٤٥- م.ن.، ص٢٤٥.
- ٤٦- ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام موسى الصدر، م.س.، ج٥، ص١٣٤.
- ٤٧- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام الصدر، م.س.، ص٤٢.
- ٤٨- مجموعة من الباحثين، المقاومة والمجتمع المقاوم، م.س.، ص٢٤٦.
- ٤٩- م.ن.، ص٢٤٦.
- ٥٠- م.ن.، ص٢٥٣.
- ٥١- م.ن.، ص٢٥٤.
- ٥٢- مجموعة من الباحثين، المقاومة والمجتمع المقاوم، م.س.، ص٢٥٤.
- ٥٣- م.ن.، ص٢٥٣.
- ٥٤- م.ن.، ص٢٥٥.
- ٥٥- فضل الله، هادي، فكر الإمام موسى الصدر السياسي والإصلاحي، ط٢، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٣، ص٨٥.
- ٥٦-الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٢/ ٦/ ١٩٧١، ص٤٥.
- ٥٧- م.ن.، خطاب في ٢٢/ ٣/ ١٩٧٤، ص١٢٤.
- ٥٨- ضاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج٨، ص١٠٨.
- ٥٩- م.ن.، ج١، ص١٨٩.

- ٦٠- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيّد موسى الصدر، م.س.، ج ٨، ص ١٦٤.
- ٦١- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، ص ٢٤٦.
- ٦٢- م.ن.، ص ١٢٠.
- ٦٣- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام الصدر، م.س.، ص ١١٦.
- ٦٤- م.ن.، ص ١٠٩.
- ٦٥- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٢، ص ٣٧٨.
- ٦٦- م.ن.، ج ٥، ص ٣٤٨.
- ٦٧- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٤، ص ٢٣٧.
- ٦٨- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام موسى الصدر، م.س.، ص ١٢.
- ٦٩- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٩٦٩/١٢/٤، ص ٧٣.
- ٧٠- م.ن.، ص ١٩٨.
- ٧١- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، ص ١١٧.
- ٧٢- م.ن.، خطاب في ١٩٦٧/٧/٢٦، ص ١٦٥.
- ٧٣- م.ن.، خطاب ١٩٧٨/١/٦، ص ١٣٨.
- ٧٤- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيّد موسى الصدر، م.س.، ج ٦، ص ١٥.
- ٧٥- م.ن.، خطاب ١٩٧٧/٩/١٦، ص ٢١١.
- ٧٦- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، ص ٢٦٠.
- ٧٧- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٩٧٦/١٠/٢٥، ص ١٤٣.
- ٧٨- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيّد الصدر، م.س.، ص ٤٠.
- ٧٩- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام الصدر، م.س.، ص ٤٠.
- ٨٠- م.ن.، ص ٤١.
- ٨١- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيّد موسى الصدر، م.س.، ج ٢، ص ٥٣٦.
- ٨٢- م.ن.، ج ٢، ص ٣٦٣.
- ٨٣- م.ن.، ج ٢، ص ٣٦٥.
- ٨٤- م.ن.، ج ٣، ص ٢٤٣.
- ٨٥- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، ص ٢٠٠.
- ٨٦- همداني، غسان، من روائع كلمات السيّد موسى الصدر، م.س.، ص ٤٣.
- ٨٧- همداني، غسان، من روائع كلمات السيّد موسى الصدر، م.س.، ص ٤٥.
- ٨٨- م.ن.، ص ٤٢.
- ٨٩- ظاهر، يعقوب، موسوعة الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٣، ص ٣٦٣.

- ٩٠- م.ن. ، ص ٤٢.
- ٩١- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س. ، ص ٢٠٥.
- ٩٢- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س. ، ص ٢٠٥.
- ٩٣- م.ن.، ص ٢٠٦.
- ٩٤- ضاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج ٢، ص ٥٣٧.
- ٩٥- م.ن.، ج ٧، ص ٢٤١.
- ٩٦- م.ن.، ج ٧، ص ٢٤١.
- ٩٧- مجموعة من الباحثين، المقاومة والمجتمع المقاوم، م.س.، ص ١٢٥.
- ٩٨- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٦/٤/١٩٧٨، ص ٢٠٤.
- ٩٩- م.ن.، خطاب في ١/٢/١٩٧٤، ص ١١٧.
- ١٠٠- م.ن.، ص ١٧٥.
- ١٠١- م.ن.، ص ١٧٥.
- ١٠٢- ضاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيد الصدر، م.س.، ج ٥، ص ٣٤٨.
- ١٠٣- م.ن.، ج ٥، ص ٣٤٨.
- ١٠٤- م.ن.، ج ٧، ص ٢٥١.
- ١٠٥- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٥/١٠/١٩٧٧، ص ٢٠٧.
- ١٠٦- م.ن.، ص ٢٢١.
- ١٠٧- م.ن.، ص ١٧٧.
- ١٠٨- م.ن.، ص ١٧٧.
- ١٠٩- م.ن.، ص ٩٤.
- ١١٠- م.ن.، ص ٢٣١.
- ١١١- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، ج ٣، ص ٥٦.
- ١١٢- ضاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيد موسى الصدر، م.س.، ج ٧، ص ٢٣٨.
- ١١٣- شرف الدين، حسين، الإمام السيد موسى الصدر، ط ٢، مركز الإمام الصدر، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٢٣.
- ١١٤- م.ن.، ص ١٢٤.
- ١١٥- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٤/١/١٩٧٧، ص ١٧٣.
- ١١٦- م.ن.، ص ٢٦٨.
- ١١٧- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٠/١٠/١٩٧٩، ص ٨٤.
- ١١٨- ضاهر، يعقوب، موسوعة الإمام السيد الصدر، م.س.، ج ٥، ص ١١.
- ١١٩- الكلمات القصار، جمعية المعارف الإسلامية، م.س.، خطاب في ١٤/٤/١٩٧٢، ص ١٠٧.

- ١٢٠- همداني، غسان، من روائع أقوال الإمام الصدر، م.س.، ص ١٠٥.
- ١٢١- ضاهر، يعقوب، موسوعة السيد الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٤ ص ٢٥٦.
- ١٢٢- ضاهر، يعقوب، موسوعة السيد الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٥، ص ٢٢٤.
- ١٢٣- م.ن.، ج ٣ ص ٤٦.
- ١٢٤- جماعة من الباحثين، الهوية الثقافية، م.س.، ص ٢٦٥.
- ١٢٥- ضاهر، يعقوب، موسوعة السيد الإمام موسى الصدر، م.س.، ج ٤ ص ٣٤٣.
- ١٢٦- فضل الله، هادي، فكر الإمام موسى الصدر السياسي الإصلاحي، م.س.، ص ١١٢.
- ١٢٧- ضاهر، يعقوب، موسوعة السيد الإمام الصدر، م.س.، ج ٣ ص ٥٦.
- ١٢٨- م.ن.، ج ٧، ص ٢٣٩.
- ١٢٩- م.ن.، ج ٧، ص ١٨٧.
- ١٣٠- م.ن.، ج ١٢، ص ١٤٧.
- ١٣١- م.ن.، ج ١٢، ص ٢٦٨.
- ١٣٢- م.ن.، ج ١٢ ص ٣٠٣.



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي